الصراع على قيادة النظام الدولى: الصعود الصينى الأحادى القطبية بعد جائحة كورونا .. رؤية مستقبلية

د. وئام السيد عثمان

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة بورسعيد

تواصل الصين الصعود فى ظل تطورات إقليمية ودولية متسارعة، وتراقب القوى الأخرى هذا الصعود، وتبحث عن الطريقة المثلى للتعامل معه بما يحقق أقصى فائدة لها. فنجد أن القوة الاقتصادية كانت الدافع الرئيسى لسعى الصين إلى إعادة هيكلة النظام الدولى فى اتجاه عالم متعدد الأقطاب، غير أن اهتمامها بالعناصر الأخرى لتحولها إلى قوى عظمى، خاصة العناصر العسكرية، والأمنية، والدور السياسى، ظل محصورا فى دورها المباشر(١).

ومع مستجدات الأزمة الصحية العالمية لفيروس كورونا، كشفت الصين عن توجهات جديدة فيما يتعلق بأدوارها، وسياساتها الخارجية التى تنبئ عن محاولة اقتناص ما يمكن أن يكون فرصة لإعادة هيكلة صعودها بشكل أكثر توازنا. هنا، تظهر إشكالية الدراسة فى شكل تساؤل رئيسى، هو: إلى أى مدى يستطيع الصعود الصينى الانفراد بأحادية القطبية، فى أثناء الاستجابة لمستجدات الأزمة؟ الأمر الذى يثار معه عدة تساؤلات فرعية، هى: ما آثار مراحل التطور التاريخى لتجربة الصعود؟، هل هناك آليات محددة لعملية استمرارية الصعود نحو القطبية الدولية؟ هل تنجح الصين فى إرساء نظام دولى جديد؟. للإجابة عن تلك التساؤلات، تحقيقا لهدف الدراسة، وهو رصد تطور وتحديث مؤشرات الصعود الصينى نحو القطبية الأحادية عبر تغيرات النظام الدولى، وصولا إلى تداعيات الأزمة الصحية العالمية لكورونا، لم تعد قيادة النظام الدولى ترتهن بقوة سياسية ذات صلة بتوازن القوى العالمية، بل تعتمد على هياكل اقتصادية واجتماعية، ومنظومة قيم تجمع بين البعدين، الداخلى والدولى، بصورة تراكمية تدفع للتمكين من القيادة الدولية. وسوف يتم استخدام منهج يجمع بين كلٍ من المنهجين الاستنباطى والاستقرائى، بالإضافة إلى المنهج التاريخى فى عملية التحليل، وتستعين الدراسة بنظرية صعود وتفكك القوى العظمى لتفسير ظاهرة الصعود الصينى.

وقد حرصت الدراسة على ألا يكون الموضوع ضربا من التكرار، غير أنه بطبيعة الحال هنالك استفادة من الدراسات السابقة بما يمكن تسميته "التراكم العلمى"، نتيجة للإسهامات التى قام بها عدد كبير من الباحثين الذين تصدوا لدراسة صعود الصين، ومكانتها القطبية فى النظام الدولى أو لإحدى ظواهرها. بالتالى، فإن الدراسة ما لم تكن تتم على هذا النحو إلا بعد قراءة الدراسات السابقة التى يمكن توضيحها فيما يلى:

استهدفت دراسة بول كيندى، ١٩٩٣(٢) دراسة وتحليل صعود وسقوط القوى الكبرى، حيث تناولت مسارات الصعود والسقوط من خلاله، مع التركيز على تفاعل العاملين العسكرى والاقتصادى، كما اهتمت بالتغيير الذى يشهده موقع الدولة العظمى فى عصر السلم، بحيث لا يقل أهمية عن الاهتمام الذى توليه الحروب التى تخوضها تلك الدولة. **وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية** فى كونها تبحث فى أسباب صعود وسقوط القوى الكبرى، كما تهتم بالتغيرات التى تؤثر فى موقع الدول العظمى فى ظل الأزمات. **إلا أن الدراسة الحالية تهتم** بصياغة رؤية وآفاق مستقبلية لأحادية القطبية الصينية عقب أزمة كورونا. **وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية** التعرف على أسباب صعود وسقوط القوى الكبرى.

كما استهدفت دراسة **حنان قنديل، ٢٠١١**(٣) دراسة وتحليل علاقة دولة الصين الإقليمية والدبلوماسية بجيرانها، مسترشدة فى ذلك بما قامت به الصين من تعديل فى سياستها تجاه إندونيسيا، وسنغافورة عام ١٩٩٠، كما ساعدت جيرانها الإقليميين على تجاوز الأزمة الاقتصادية عام ١٩٩٧ عن طريق الإبقاء على قيمة عملتها لتعمل على تشجيع تصدير منتجاتهم، كما استخدمت قوتها الناعمة، الاقتصادية والسياسية، لدعم وتوثيق علاقاتها مع الدول الأعضاء فى المجموعات الإقليمية التى انضمت إليها. كما تناولت بعض التحديات التى تواجه دور الصين فى المستقبل. **وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية** فى كونها تتناول علاقة الصين بدول الجوار بما يساعد فى رصد التطور التاريخى لصعود الصين. **إلا أن الدراسة الحالية تهتم** بتحديد القدرة السياسية النسبية لمشروع صعود

الصين، وهو ما لم تتناوله الدراسة السابقة. **وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، فى الدراسة الحالية،** التعرف على علاقات الصين بدول الجوار على المستويين الإقليمى والآسيوى ككل.

وتناولت دراسة **محمد ياسن خضير، ٢٠١٤(٤)** الحديث عن شكل وطبيعة النظام السياسى الدولى، ودور ومكانة الصين فى هذا النظام من حيث كونها تعد طرفا دوليا فاعلا نتيجة الإمكانات التى تتوافر لديها، بالإضافة إلى أن نمط توزيع القوة فى الصين أصبح متساويا تقريبا، أى أن القوة الاقتصادية تقابلها قوة عسكرية، وأنها فى حالة تطور مستمر لحماية المصالح الاقتصادية، فضلا عن حماية مصالح الصين الاستراتيجية فى أن تصبح، وأن تكون، فاعلة فى الساحة الدولية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية فى التركيز على آليات استمرارية صعود الصين، حيث باتت حدود الحركة الصينية تتسع بشكل مستمر وتبعاً للمصلحة العليا للصين. **إلا أن الدراسة الحالية تهتم** بالسياسة الدولية للصين وتكتلاتها، حيث اهتمت بمناطق نفوذ لأطراف فاعلين آخرين، مثل إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، واستطاعت أن تجد لها موطئ قدم فيها. **وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية** التعرف على كيفية مشاركة الصين فى صياغة مستقبل النظام السياسى الدولى، بما يفيد الدراسة الحالية عند صياغة الرؤية المستقبلية.

كما سلطت دراسة **حكمات العبد الرحمن، ٢٠١٥(٥)** الضوء على ظاهرة صعود الصين كقوة عالمية جديدة، ليست غربية، وسعت لتحقيق هدف محدد هو إلقاء الضوء على مسألة صعود القوة الصينية الآسيوية، وشرح الأسباب التى أسهمت فى تحقيق هذا الصعود، وتأثيرات الصعود فى العالم. **وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية** فى التركيز على آليات الصعود الصينى. **إلا أن الدراسة الحالية تهتم** بتسليط الضوء على تحديات الصعود الأحادى القطبية للصين. **وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية،** البحث فى أسباب الصعود الصينى، بما يساعد عند صياغة الرؤية المستقبلية.

وتناولت أيضا دراسة **Benign Hegemony، ٢٠١٦(٦)**، تأثير الثقافة الكنفوشيوسية فى ماضى السياسة الخارجية الصينية، حيث أوضحت أن عددا من الباحثين والمثقفين ادعوا بأن الثقافة الكنفوشيوسية قد أثرت فى سياسة الصين الخارجية فى الماضى، والتى لا تزال أيضا حتى الآن، وسوف تستمر فى ممارسة هذا التأثير السلمى أيضا فى المستقبل، ما دامت متأصلة فى العقل الجمعى للصينيين. ويرد ميرشايمر فى هذه الورقة على هذا التكهن المتفائل بخصوص المنحنى السلمى الذى ستأخذه السياسة الخارجية الصينية فى المستقبل، خاصة أن الصين كانت -بحكم مبادئها الكنفوشيوسية السلمية- بعيدة كل البعد فى سلوكياتها الخارجية تجاه الآخرين عن السياسة الواقعية. **وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية** فى تناول الثقافة الكنفوشيوسية عند رصد وتحليل التطور التاريخى لصعود الصين. **إلا أن الدراسة الحالية** لم تسلط الضوء بصورة أوسع على هذه الثقافة عند رصد وتحليل التطور التاريخى لصعود الصين. **وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية** تأثير الثقافة الكنفوشيوسية فى ماضى السياسة الخارجية الصينية بما يفيد الدراسة الحالية.

كما استهدفت دراسة **مصطفى بوصبوعة، ٢٠١٩(٧)** تحليل ظاهرة صعود الدول العظمى فى النظام الدولى، من خلال الاعتماد على العوامل المعيارية بدلا من الاقتصار على العوامل المادية. **وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية** فى تحليل ظاهرة صعود الصين كدولة عظمى، حيث اتخذت الدراسة الصين كدراسة حالة. إلا أن الدراسة الحالية تناولت الصعود الصينى بصورة أعم وأشمل. **وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية** التعرف على أسباب إحجام الصين عن أداء دور دول عظمى لسنوات، مع حدوث مجموعة من التغيرات على المستويين الداخلى والخارجى.

كما استهدفت دراسة **جلال خشيب، ٢٠١٩(٨)** تقديم قراءة نظرية لمسألة الصعود الصينى، كما تراها أكثر المقاربات النظرية تأثيرا وهيمنة فى حقل التنظير فى العلاقات الدولية، أى الواقعية الكلاسيكية الجديدة. **وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية** فى دراسة أسباب الصعود الصينى من مختلف الجوانب. **إلا أن الدراسة الحالية** اهتمت بدراسة وتحليل المقاربات المستقبلية لنظريات العلاقات الدولية. **وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية** التعرف على تفسيرات عديدة لسلوك القوى الصاعدة عبر التاريخ، ومقتضيات هذا الصعود، وأثره على السلوك الخارجى للدولة الصاعدة ذاتها، فضلا عن نمط الاستجابة الذى من شأنه أن يحفز هذا الصعود لدى القوى المهيمنة، القوى المنافسة، وكذا قوى الجوار الإقليمى المتأثرة به بشكل مباشر. وقد توصلت الدراسة من خلال الطرح المحكم، الذى قدمه الواقعيون الجدد، إلى الأسباب التى تجعلهم مقتنعين باستحالة الصعود السلمى للصين بما يفيد الدراسة الحالية.

واستهدفت أيضا دراسة **محمد بن صديق، ٢٠٢٠(٩)** موضوع تصاعد دور الصين كنموذج لاحتواء وباء كورونا المستجد، وإلى أى حد ينعكس ذلك على مستقبل دور الصين ومكانتها فى النظام الدولى، واستعراض جهود الصين فى السيطرة على الوباء، وجهودها لتعزيز التضامن الدولى من أجل مواجهة الوباء. **وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية** فى تحليل مستقبل دور الصين ومكانتها فى النظام الدولى فى مرحلة ما بعد وباء كورونا. **وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة فى الدراسة الحالية** التعرف على الآثار السلبية الناجمة عن وباء كورونا على الدولة الصينية، وكذلك التعرف على مدى قدرة الدول على تحقيق العودة السريعة للانتعاش الاقتصادى فى مرحلة ما بعد كورونا.

يتم تحقيق ما سبق من خلال تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية: المحور الأول مراحل التطور التاريخى لصعود الصين. المحور الثانى: آليات استمرارية الصعود الصينى نحو القطبية الدولية. المحور الثالث: رؤية مستقبلية لأحادية القطبية الصينية عقب أزمة كورونا، وتختتم الدراسة بالمحور الرابع: النتائج والتوصيات.

أولا- مراحل التطور التاريخى لصعود الصين:

ترصد الدراسة مؤشرات الصعود الصينى تاريخيا، من خلال ما يلى:

١- مراحل تطور النظام السياسى:

تعرف العلاقة بين تطور النظام السياسى والبنية الثقافية لأى مجتمع بأنها جدلية. فتطور النظام السياسى مرتبط بالتحولات العامة فى المجتمع. فقد شكلت سطوة التراث الثقافى فى الصين موقف الفرد من السلطة، فكان نمط التفاعل بين السلطة المعاصرة والمواطن قائما على الخضوع التام للثقافة التقليدية الصينية. ويرى أحد الباحثين الغربيين أن المجتمع الصينى سيستمر فى سعيه لتكوين النظام السلطوى بسبب التراث الكونفوشيوسى، إذ إن هذا التراث ظل لمدة تقترب من ٢٥٠٠ عام يعلم الصينيين النظام والاستقرار من خلال تقسيم العلاقات الإنسانية وتنظيمها(١٠). لذا، كان الاتجاه المتزايد داخل السلطة السياسية إلى الإحياء القومى المتمثل فى الخصائص الصينية للاشتراكية.

اعتنقت الصين الفكر الاشتراكى على المبادئ الشيوعية، وقد تأسست جمهورية الصين الشعبية وأقامت نظام الرئاسة وفقا لأول دستور عام ١٩٥٤. وفيه، يتم انتخاب رئيس الدولة ونائب له من قبل المجلس الوطنى لنواب الشعب لمدة خمس سنوات. ويتميز الشعب الصينى بتعدد القوميات المختلفة، ويبلغ تعداده نحو خمس سكان العالم تقريبا، وتقدر مساحة الصين بـ ٢,٥٦٧,٧٦٥ ميل مربع(١١). ويعد الحزب الشيوعى هو أساس النظام السياسى الصينى، ويتخذ الماركسية اللينينية مرجعا أساسيا لتطبيق التحول الاشتراكى(١٢).

وقد تعاقب على النظام السياسى رؤساء، مثلت فترات حكمهم مراحل تطور النظام السياسى الصينى(١٣):

أ- ماوتسى تونج: هو أول رئيس بعد إقامة جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٤. قاد الثورة الثقافية فى ١٦ مايو ١٩٦٦ بهدف القضاء على البرجوازية والإقطاع فى مؤسسات الدولة كافة.

ب- دنج شياو بنج: تولى الرئاسة عقب وفاة ماوتسى تونج ١٩٧٦، وإليه ينسب تحديث الصين، حيث سعى إلى تطوير استراتيجية جديدة لتحديث الصين. ففى المجال السياسى، بدأ يحل جيل من المسئولين الأكثر شبابا وكفاءة، ببطء، محل الجيل القديم فى الحزب والحكومة، والجيش. وفى المجال الاقتصادى، رفع شعار "أقل مركزية وأكثر ليبرالية"، وشجع الصناعات الخدمية، هذا عن المجال الداخلى. أما عن المجال الخارجى، فقد سعى إلى الخروج من العزلة وسياسة الاكتفاء الذاتى إلى المشاركة فى المجتمع الدولى.

ج- جيانج زيمين: تولى الرئاسة عام ١٩٩٨، وقدم تعريفا جديدا للماركسية من خلال نظرية الممثلين الثلاثة، وهى نظرية تقوم على مرتكزات ثلاثة، هى: القوى الإنتاجية الأكثر تقدمية، والقوى الثقافية الأكثر تقدمية، والمصالح الأساسية لأكبر عدد من أفراد الشعب. وقد سعى من خلال تلك النظرية إلى التصدى إلى مشكلات الفساد، والمشكلات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، والديمقراطية.

مما لا شك فيه أن المراحل السابقة تمثل مرحلة النمو والتكوين لمشروع صعود الصين، حيث استطاع النظام السياسى هناك أن يمنح البلاد الاستقرار، من خلال حكومة مركزية يسيطر عليها الحزب الشيوعى الصينى، ونجحت من خلال الحزب والجيش فى الحفاظ على وحدة وتماسك البلاد، بالإضافة إلى نجاح الحزب الشيوعى فى وضع عدد من الخطط التنموية التى كان لها مردود إيجابى واضح، الأمر الذى دعم شرعية النظام السياسى. ويكفى فى هذا الصدد الإشارة إلى نجاح الصين فى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال إنتاج الحبوب، كما نجحت فى الحفاظ على معدل معين هو ١٪ من النمو السكانى، من خلال سياسة مولود واحد لكل أسرة، كما استردت الصين سيادتها سلميا على هونج كونج.

د- هوجينتاو: تولى الحكم عقب زيمين عام ٢٠٠٣، وقد حرص منذ توليه الحكم على مواجهة معضلة استيعاب القوى الرأسمالية الجديدة فى نظام سياسى مركزى يقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة السياسية. وعلى صعيد السياسة الخارجية، حرص على الالتزام بقدر كبير من المرونة، والواقعية الفعلية فى النظام الدولى للسعى نحو الاتجاه إلى تعددية الأقطاب(١٤).

هـ- شى جين بينغ: تولى الحكم فى عام ٢٠١٣، وقد منح الأولوية للإصلاحات النظامية والهيكلية فى اقتصاد الصين للحفاظ على معدل نمو مستقر، وضمان استقرار الدولة، من خلال الحفاظ على مركزية السلطة، واشرافه على تطوير القيادات المركزية فى لجنة الأمن القومى والمجموعة القيادية المركزية للإصلاح الشامل. وعلى صعيد النظام الدولى، تم التمسك بالرؤية المتمثلة فى (١٥): توجيه السياسات الخارجية نحو تشكيل نظام عالمى ملائم لنهضة الصين، وذلك بتطوير المنظمات المتعددة الأطراف لمعالجة الاختلافات والنزاعات بأسلوب تعاونى. وفيما يلى جدول رقم (١) لتوضيح مراحل تطور النظام السياسى الصينى:

جدول رقم (١) مراحل تطور النظام السياسى الصينى

مرحلة تطور التجربة الصينية / مستوى النظام السياسى	النمو	النمو	مقدمات الضعف	بداية الازدهار	اكتمال الازدهار	استمرارية الازدهار
	ماوتسى تونج ١٩٦٦-١٩٧٦	دنج شاوبنج ١٩٧٧-١٩٩٧	دنج شاوبنج ١٩٧٩-١٩٨٩	جيانج زيمين ١٩٩٨-٢٠٠٣	هوجينتاى ٢٠٠٣-٢٠١٢	شى جين بينج ٢٠١٣- .....
اندماج النظام السياسى	١	١	صفر	١	١	١
جمود النظام السياسى	صفر	صفر	١	صفر	صفر	صفر

المصدر: إعداد الباحثة(١٦).

يعبر جدول رقم (١) عن تطور مستوى النظام السياسى فيما بين اندماج وجمود، ويعطى أيضا مؤشرات تفسيرية حول أسباب مراحل الصعود. فقد ساد مراحل النمو، ومراحل الازدهار اندماج النظام السياسى، وتمنح رقما افتراضيا (واحد). أما عن مرحلة الضعف، فقد سادها الجمود للنظام السياسى، وتمنح رقما افتراضيا (صفر). وفيما يلى شرح تحليلى:

تحققت مراحل نمو التجربة الصينية فى فترتى حكم كل من ماوتسى تونج، ودنج شياوبنج. إلا أن هناك مقدمات ضعف ظهرت خلال حكم دنج (١٩٧٩ إلى ١٩٨٩). وقد كان الجمود السياسى المظهر الرئيسى لمقدمات الضعف، وكان من أهم أسبابه:

– حماية الانفتاح الاقتصادى الذى جعل الصين فى مقدمة البلدان الآسيوية بمقاييس النمو الاقتصادى.

– خلافات القيادة وانقسامها بين مؤيد للعملية الإصلاحية ومناهض لها بسبب تداعيات الفساد فى المؤسسات داخل الحزب، وارتفاع الأسعار، وعدم استقرارها، وانخفاض إنتاج الحبوب، وانخفاض مستوى التعليم، وارتفاع نسبة الجرائم.

– تراجع **دينج** عن الإصلاح السياسى عندما ظهرت حركة الديمقراطية، واقتصر التغيير السياسى على إدخال درجة طفيفة من فصل الحزب عن الدولة، وإدخال نظام تقاعد لزعماء الحزب من الرعيل القديم(١٧).

ومع بداية الازدهار فى عهد **جيانج زيمين**، تظهر المرحلة المحورية للتجربة الصينية، حيث تم تفعيل مستوى التطور والتحديث، من خلال ممارسة سياسة التكيف لاحتواء مواطن الضعف التى ظهرت فى التجربة الصينية، وإن كانت فرضية الدراسة تقوم على أن المرحلة المحورية تظهر مع اكتمال الازدهار لظهور مواطن الضعف فى أثناء الازدهار. إلا أنه فى التجربة الصينية، يحرص النظام الحاكم على القضاء على كل أسباب الضعف منذ ظهورها مع مرحلة النمو، الأمر الذى يؤكد مرونة مستوى التطور، والتحديث كمقياس لظاهرة صعود الصين. ويمثل المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعى، الذى عقد فى الفترة من ٨ إلى ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠٢، الممارسة الفعلية لتلك السياسة، وذلك كالآتى(١٨):

– تم تأمين انتقال سلمى للسلطة من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع، وهو أول انتقال سلمى يتم فى تاريخ الحزب.

– جاءت وثيقة المؤتمر لتقدم تحليلا مفصلا لعناصر القوة، وعناصر الضعف الصينى، وكيفية التعامل معها من خلال رؤية متكاملة لدفع تطوير الاشتراكية فى الصين، وتحسين بناء الحزب، وسعى النظام السياسى الصينى نحو المزيد من الديمقراطية، طبقا للمفهوم الصينى الديمقراطى.

شهدت الحياة السياسة انفتاحا نسبيا، حيث طورت الصين نظاما شاملا للانتخابات الحرة التنافسية لشغل آلاف المناصب المحلية. كما عملت على تنويع السلطة التشريعية، ونوعية الحوار داخل مؤتمر الشعب الوطنى (البرلمانى)، بما أسهم فى إصدار مجموعة من القوانين لعشرات القضايا التجارية والمدنية الرئيسية التى كانت تشملها فى السابق قوانين غير مكتوبة. كما وفرت قدرا أكبر من حرية التعبير والحصول على المعلومات حول آلاف الموضوعات إذا لم تكن ذات حساسية سياسية، وهو ما لم يحدث فى تاريخ الصين(١٩).

وتمثل فترة حكم **هوجينتاو** مرحلة اكتمال الازدهار، وذلك بالمشاركة الفعلية فى النظام الدولى، حيث تمثل تداعيات الألعاب الأوليمبية عام ٢٠٠٨، وما صاحبها من (هجوم دعائى غربى – أمريكى) خطوة لاكتمال مراحل الازدهار، لتؤكد الصين مكانتها الدولية، والتخلص التام من سياسة العزلة والاكتفاء الذاتى.

وتمثل فترة حكم **شى جين بينغ** مرحلة المحافظة على الازدهار واستمرارية الصعود، من خلال إدراك التجربة الصينية للمخاطر، وحرصها على مواجهة أسباب الضعف منذ ظهورها، حيث تولى الحكم بعد تزايد إجمالى الناتج المحلى من ١,٤٥ تريليون دولار إلى ٨,٢٩ تريليون دولار فى نهاية فترة هوجينتاو عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من حصد المكاسب الاقتصادية، فإن سياسة الاعتماد الكبير على النمو القائم على التصدير والاستثمار تبين أنها غير مستدامة، خاصة عقب الأزمة المالية العالمية. نتيجة لذلك، كان نهج الحزب الشيوعى فى هذه الفترة التركيز الأساسى على الإصلاح الهيكلى لاستدامة التطوير والمنافسة العالمية، وحماية المصالح الوطنية المتزايدة(٢٠).

٢– القوة الاقتصادية لمشروع الصعود:

من أهم ملامح الصعود الصينى التحسن المستمر فى مؤشرات الأداء الاقتصادى الصينى، حيث حققت الصين معدلات للنمو تتراوح بين ٨٪ و١٤٪ ليستقر معدل النمو السنوى خلال السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين حول ١٠٪ سنويا، وهو أعلى معدل للنمو بين القوى الكبرى فى العالم، كما حققت معدلا فى نمو الصادرات وصل إلى ١٧٪ خلال العقدين الماضيين، الأمر الذى وفر لها احتياطيات من العملات الأجنبية وصل إلى١٤٠ مليار دولار، واستطاعت أن تجذب نحو٤٠٪ من الاستثمارات الخارجية، وهى تحتل الآن المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث جاذبيتها لهذه الاستثمارات(٢١). ويصف ٤٠٪ من الأمريكيين الصين بالقوة الاقتصادية الأولى فى العالم. فى حين تراجعت الولايات المتحدة للمرتبة الثانية بنسبة ٣٣٪(٢٢). ومن أهم مؤثرات تلك القوة:

أ– التطور العلمى والتكنولوجى، حيث تشير العديد من الدراسات إلى تنامى القدرات الصينية التكنولوجية، وذلك من خلال الالتزام بسياسة واضحة تشجع نقل وإنتاج التكنولوجيا، فقد قامت بإنشاء مناطق للتكنولوجيا المتطورة، منذ عام ١٩٨٨، وصلت فى نهاية عام ١٩٩٨ إلى ٥٣ منطقة للتكنولوجيا رفيعة المستوى، وتعد المنطقة المتطورة فى بكين من أكثر المناطق إنجازا. ففى عام ١٩٩٨، قدمت للناتج القومى الإجمالى ١٥,٧ مليار يوان. وقد حققت تلك المناطق بيئة ملائمة للاستثمار، وتراكما فى رأس المال، وجمع الموارد الصناعية، أعلى معدلات للنمو الاقتصادى السريع(٢٣). وقد أطلقت الصين ثانى قمر

صناعى ضمن سلسلة من أقمار البحث العلمى التى طورتها مع البرازيل. كما أصبحت الصين ثالث دولة، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، تنجح فى إرسال رجل إلى الفضاء وإعادته بعد ٢١ ساعة، بالإضافة إلى القيام بتجربة السلاح المضاد للأقمار الصناعية لتصبح بذلك أيضا الدولة الثالثة التى تسقط جسما فى الفضاء على بعد مئات الكيلومترات(٢٤)، وكسرت أيضا احتكار التكنولوجيا بالغة التعقيد، فضلا عن قدرة الصينيين على إخفاء برامجهم الفضائية والعسكرية(٢٥).

ب- التوازن فى معدلات الإنفاق العسكرى فى بداية مرحلتى النمو والازدهار، استنادا إلى أن عملية رفع القدرات العسكرية للصين تعتمد على مجموعة من الأسس، تتمثل فى معدل سنوى للنمو الاقتصادى يتراوح بين ٦٪ و٩٪، وهو ما أدى إلى زيادة الناتج القومى الإجمالى إلى ٩,٠٥ تريليون دولار عام ٢٠٠٩(٢٦).

ج- تصاعدت القوة الاقتصادية الصينية وتضاعف الحجم أربع مرات، منذ بدء العملية الإصلاحية، لتشكل ٦٪ من الناتج القومى العالمى، حيث تم امتلاك أكبر احتياطى نقدى أجنبى فى العالم، بلغ ثلاثة تريليونات دولار فى يونيو ٢٠١٢(٢٧)، الأمر الذى كان مؤشرا للصعود على المستوى الداخلى للقطبية الصينية. فالعلاقة بين التطور السياسى والإنتاج القومى الإجمالى علاقة طردية -باستثناء مرحلة الضعف- وتمت بصورة تدريجية لدفع السياسة الإصلاحية نحو التكيف مع المتغيرات الدولية للحفاظ على القدرة المستمرة للتطوير، استيعابا لمركزية القرار السياسى، واللامركزية فى القرارات الاقتصادية.

وقد تم التأكد من التحليل السابق من خلال ما جاء به الرئيس هيوجنتاو، حيث استعاض عن نظرية الصعود بنظرية التطور(٢٨)، وذلك لكبح جماح العملية الإصلاحية وما سيصاحبها من تصادم فيما بين لامركزية القرارات الاقتصادية مع مركزية القرار السياسى، وما يتمخض عنها من مظاهر الفساد، وفوضى الأيديولوجية بسبب نمو الملكية الخاصة، وسياسة اقتصاد السوق التى أدت إلى جمود سياسى فى مرحلة الضعف. وقد حرصت الصين فى هذه الفترة على حذف فكرة الصعود من فكرها السياسى لما قد تثيره من مخاوف بين القوى الدولية، والاكتفاء بالإشارة إلى أن تصاعد القوة الاقتصادية الصينية ما هو إلا مجرد تطور طبيعى.

٣- تطور القدرة السياسية النسبية لمشروع صعود الصين:

أدركت القيادة الصينية أن الاندماج فى النظام العالمى ليس سليما، بل يكون دائما عنيفا وتصادميا(٢٩). فصعود أى قوة إلى مرتبة القوى العظمى سوف يقابل عادة بمقاومة من جانب القوى العظمى والقوى الكبرى الأخرى(٣٠). لذا، سعت الصين، منذ استقلالها، وفى أثناء فترتى النمو والازدهار، إلى تدعيم التوجهات السلمية لدورها فى العالم الخارجى بما لا يهدد أهدافها السياسية لمواصلة مسيرة التنمية الداخلية(٣١). وتشير مختلف التصريحات الرسمية والوثائق الصينية إلى أن هذا التوجه بدأ بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمى التى التزمت بها منذ عام ١٩٥٤، وكانت مرجعا أساسيا للدور الخارجى للصين، وصولا إلى البيان الرسمى فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٣، والذى حدد رؤية الصين لدورها فى ظل النظام العالمى الجديد، والذى أضاف إلى المبادئ السابقة مفهوما جديدا للأمن، جوهره الثقة المتبادلة، والمساواة فى السيادة بين الدول، وتحقيق التعاون المنفعى المتبادل، والتنمية المشتركة بين الدول كافة(٣٢)، وصولا إلى خطاب الرئيس الحالى هوجينتاو فى ١٢ أبريل ٢٠٠٨، خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوى لمنتدى (بواو الآسيوى)، الذى أكد فيه أن الصين تعد مشاركا أساسيا فى النظام الدولى، الذى أصبح فيه التوجه نحو تعددية الأقطاب -فى هذا التوقيت- أمرا لا يمكن التراجع عنه، فى ظل التزام الصين بنهج التنمية السلمية(٣٣).

يشير ما سبق إلى حرص "القدرة السياسية النسبية" التى تطرحها طبيعة دور "مشروع الصعود الصينى" فى النسق الدولى على التدرج فى عملية التحول إلى قوة عظمى، مستندة فى ذلك إلى:

أن السعى للحصول على دور فى النسق الدولى لا يتحقق إلا فى ظل توازن ملائم للقوة (٣٤). لذا، كانت ضرورة تعظيم القوة الصينية فى مختلف المجالات، بما يتيح تحصيل عائدات تلك القوة وتوظيفها لدعم الدور الخارجى.

وتؤكد تصريحات القادة الصينيين "أن استراتيجية التحول إلى دولة عظمى لا يمكن أن تتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، بل من خلال بناء قوة اقتصادية، وعلمية وتكنولوجية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعى، واكتساب الهيبة السياسية إقليميا ودوليا"(٣٥). ومن أهم الموارد التى استطاع "مشروع الصعود الصينى" أن يحصل على عائداتها لدعم القدرة السياسية النسبية للدور الدولى ما يأتى:

أ- دور الصين فى الاقتصاد العالمى: أسهم فى دفع عملية النشاط الاقتصادى، وتبادل المصالح مع الدول الكبرى، بحسبانها سوقا ضخمة تتجه إليها شركات الدول الأخرى، وفى هذا تدعيم للصعود الصينى، ليس بالضرورة من خلال اتجاه مضاد لمصالح القوى الكبرى، بل يمكن من خلاله تحقيق مصالح مشتركة، ومنافع متبادلة. ولعل هذا ما يفسر حركة السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة وسعيها إلى التخفيف من حدة التوتر فى العلاقات الأمريكية - الصينية، ومحاولة إقناع الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية مجالات التعاون المتاحة بين الجانبين، الأمر الذى حقق قدرا من النجاح خلال إدارة كلينتون الثانية، وإن كان هذا لم يمنع حدوث توتر فى هذه العلاقات مع إدارة بوش الإبن.

أسهم هذا الدور الاقتصادى فى تدعيم حسن الجوار، فخلال الأزمة، المالية والاقتصادية، فى جنوب شرق أسيا، ظهر الدور الإقليمى للصين، حيث قدمت عونا ماليا للدول التى تعرضت لهذه الأزمة، وصل إلى أربعة مليارات دولار، كما التزمت بعدم تخفيض العملة الصينية أمام الدولار، حتى لا يؤدى ذلك إلى إلحاق أضرار اقتصادية بالدول الآسيوية، بل إنها تحملت خسائر مالية ضخمة لتتجنب أزمة مالية كبيرة(٣٦).

ب- تعزيز القوة الصينية الشاملة بالقدرة العسكرية النووية للوصول إلى بناء نظام متعدد الأقطاب، حيث يقول دينج شياو بنج: قد نكون من دونه (أى دون البرنامج النووى) مضطهدين، ويقضى علينا أصحاب نزعة الهيمنة، "لذا امتلكت الصين ترسانة نووية واستراتيجية هجومية ودفاعية من أجل الردع النووى للقوة الأمريكية، الأمر الذى أسهم فى توطيد مكانة الصين الدولية ووزنها الاستراتيجى فى القارة الآسيوية، بما يمكنها فى المستقبل من إزالة النفوذ الأمريكى فى غرب الباسيفيك، وجنوب شرق آسيا، واليابان، ومحاولة استعادة تايوان"(٣٧).

ج- كانت رؤية الصين أن التعددية القطبية فى فترتى النمو والازدهار. هى الأداة الملائمة للسيطرة على الهيمنة الأمريكية. من هذا المنطلق، سعت إلى توسيع جبهة الأصدقاء، وبصفة خاصة الدول الكبرى، وفى مقدمتها روسيا، والتى تعد مصدرا أساسيا لإمداد الصين بالنفط والسلاح. أما بالنسبة للهند، فقد نجحت الصين فى توقيع اتفاق للتعاون والشراكة الاستراتيجية من أجل الرخاء والسلام. كما تبنت الصين موقفا محايدا فى قضية كشمير، واعترفت بسيادة الهند على منطقة (سيكام)، سعيا لإقناع الهند بأن إقليم التبت يعد جزءا من الصين. ومع ذلك، تتحفظ الصين على البرنامج النووى للهند، وتهديد باكستان وعلاقاتها الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية(٣٨). أما بالنسبة للاتحاد الأوروبى فى تلك الفترة، فقد سعت الصين إلى تعظيم مصالحها معه، خاصة فى مجال التجارة والاستثمار. وليس أدل على إيجابية السياسة الصينية مع الاتحاد الأوروبى إلا إصدار الأخير وثيقة بناء شراكة شاملة مع الصين ودفع التعاون معها عبر آلية التجمع الآسيوى الأوروبى (آسيام)(٣٩). أما عن اليابان، ورغم المخاوف الصينية إزاء السياسة الأمنية نحوها، وتحالفها مع الولايات المتحدة، والشراكة فى مشروع الدفاع الصاروخى التكتيكى، فإن الصين أعلنت أنها لا تعتزم إجراء مزيد من التجارب الصاروخية. وقد ترتب على ذلك تعهد الطرفين بتوثيق التعاون فى مجال الدفاع، والقضايا المتعلقة بالأمن الإقليمى بما حفظ السلام والاستقرار فى المنطقة. كما أطلعت الصين اليابان فى هذه الفترة على سياستها الخاصة بتحديث المؤسسة العسكرية، وتأكيدها أنها ذات طبيعة دفاعية(٤٠).

د- تطور الأداء الدبلوماسى لتعبئة رأى عام دولى مؤيد ومتفهم لأبعاد وأهداف الصين كدولة عظمى، حيث استطاعت الدبلوماسية الصينية أن تكون ركيزة من ركائز القدرة السياسية النسبية، وذلك لاستنادها إلى مفاهيم أكثر قبولا على المستوى الدولى، كما يلى:

- أن الصعود الصينى ليس خطرا بالضرورة على العلاقات الدولية، لأن الصين ستندمج فى النظام الدولى من خلال مشاركة دول العالم فى الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة. لذا، كانت تعليمات الرئيس هوجينتاو باستخدام تعبير (التطور السلمى للصين) الذى لا يسعى إلى تغيير التوازنات الدولية، وأنه لن يفيد الصين فقط، لكنه سيفيد الآخرين أيضا(٤١).

- تفعيل مصطلح القوة الناعمة(٤٢)، إذ بدأت دوائر السياسة الخارجية الصينية فى استخدام الأدوات الثقافية، الدبلوماسية، والأيديولوجية، والفكرية، والرمزية، ومنها تنظيم مؤتمر فى بكين لبدء (الحلم الصينى) فى أبريل ٢٠٠٦، فى محاولة لربط الصين بثلاث أفكار كبرى، هى: "التنمية الاقتصادية السياسية، والسيادة السياسية، وقانون الدولة"، مقابل تمسك الأمريكيين بخطاب القوة وتغيير النظام الدولى لمصلحة بلاده. إذ يتحدث الصينيون عن احترام السيادة وتنوع الحضارات. كما أن الدبلوماسية الصينية تقدم المساعدات والقروض بدون أى شرط لحلفائها من الدول الصغرى فى إطار من المساواة، وبعيدا عن ممارسات الهيمنة التى تتبعها الولايات المتحدة(٤٣).

* الإسهام الفعلى فى إيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا الدولية المتوترة، مثل أزمات البرامج النووية فى كوريا الجنوبية وإيران، من منطلق الوفاء بالتزاماتها الدولية، وكونها إحدى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن، وأعضاء النادى النووى الدولى، إلى جانب عضويتها فى أكثر من مئة منظمة حكومية دولية.

- حرصت الصين على إبداء العلنية والشفافية فى مجال التسلح لتعزيز سياسات الطمأنينة والثقة وتخفيف التوتر، دعما لسياسات السلام والأمن الإقليمى والدولى. لذا، كانت مشاركتها فى نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة، واستئناف مشاركتها فى سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة.

- استغلت الصين "استضافة الأولمبياد الصيفية ٢٠٠٨" لاستعادة وتقوية المكانة ودور الصين فى المجتمع الدولى، وكسر المخطط الغربى لفرض العزلة الدولية عليها، واستخدام ملف انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الدور الصينى على المستوى العالمى، حيث تم تعزيز التواصل الكامل مع الغرب تأكيدا لنجاح سياستها لاحتواء القوة العظمى، التى كان من أهم ملامحها دعوة المفوضية الأوروبية لتشجيع التعاون مع الصين على الرغم من انتقادات البرلمان الأوروبى للصين فيما يخص حقوق الإنسان فى تايوان والتبت(٤٤). وفيما يلى جدول توضيحى لتطور القدرة السياسية النسبية لمشروع الصعود الصينى:

جدول رقم (٢) نفقات الدفاع للدول الخمس الأعلى حول العالم

مراحل تطور مشروع الصعود الصينى	سياسة التكيف	سياسة المقاومة	حاصل القدرة السياسية النسبية
مرحلة النمو	٤	٧ -	٣٠٪
مقدمات مرحلة الضعف خلال فترتى حكم (دنج شاوبنج)	٥	٩ -	٥٠٪
بداية مرحلة الازدهار (جيانج زيمين)	٨	١ -	١٠٠٪
اكتمال مرحلة الازدهار (هوجينتاو)	٩	صفر	١٠٠٪
الصعود نحو القطبية الدولية (شى جين بينج)	١٠	صفر	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثة(٤٥).

حددت الدراسة لمستويات جدول رقم (٢) قيما افتراضية يمكن من خلالها التعبير القياسى عن مجموع التفاعلات السياسية التى أدت إلى سياسة التكييف كالآتى: المستوى المنخفض وقياسه (من صفر إلى ٣)، والمستوى المتوسط وقياسه (من ٤ إلى ٦)، والمستوى المرتفع وقياسه (من ٧ إلى ١٠)، وتمثل سياسة المقاومة بمثل هذه الأرقام غير أنها بالسالب. فعند ظهور سياسة (المقاومة) فى إحدى المراحل، يتم طرح معدلها من سياسة (التكييف) إن وجدت. أما عن حساب القدرة السياسة النسبية، فهى تمثل بنسب مئوية تم التعبير عنها كالاتى: المستوى المرتفع ويقدر بمرحلة الازدهار ١٠٠٪، والمستوى المتوسط ويقدر بمرحلة الضعف ٥٠٪، والمستوى المنخفض ويقدر بمرحلة التفكك ٣٠٪. وفيما يلى شرح تحليلى:

تشير القيمة الافتراضية فى الجدول السابق إلى أن مرحلة النمو احتوت على قدر من سياسة "**التكييف**". إلا أنه يظل هناك عدة سياسات "للمقاومة" تمثلت فى سلبيات الحكم المركزى الشيوعى، الأمر الذى أدى إلى مستوى منخفض من القدرة السياسية النسبية. وقد يظهر مع العملية الإصلاحية مرحلة ضعف **خلال حكم دنج شياوبنج** أدت إلى تزايد سياسة المقاومة، والتى تمثلت فى اختلافات القيادة، ومناهضة العملية الإصلاحية. إلا أن استمرارية سياسة "**التكييف**" للخروج من العزلة أدت إلى ارتفاع مستوى القدرة السياسية النسبية إلى المستوى المتوسط مقارنة ببداية مرحلة الازدهار، وهى فترة **جيانجى زيمين**، التى تمثل المرحلة المحورية التى تم من خلالها تدارك مواطن الضعف، والتصدى لها فارتفعت سياسة التكييف، وانخفضت سياسة المقاومة، الأمر الذى أحدث نقلة من مرحلة النمو إلى بداية مرحلة الازدهار وبداية المشاركة فى المجتمع. وتأتى فترة **هوجينتاو** لتعلن اكتمال القدرة السياسة النسبية لصعود الصين وتأثيرها فى النسق الدولى. مما سبق، يظهر تمكن العلاقة الطردية التدريجية فيما بين (التطور السياسى والناتج القومى الإجمالى) من دفع السياسة الإصلاحية نحو التكيف مع المتغيرات الدولية على الرغم من عناصر الضعف البنيوى التى تهدد الكيان الصينى، والتى تمثلت فى(٤٦):

– التزايد المطرد فى عدد السكان أمام قلة الأراضى الزراعية، وعدم القدرة على توفير الغذاء.

– مردود المعدلات العالية من النمو الاقتصادى، جراء ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

– تفاوت مستويات المعيشة بين المقاطعات الصينية، وما يؤدى إلى تصاعد عناصر القوة فى المقاطعات الغنية وارتباطها بالخارج، ورفضها التام للحكومة المركزية فى بكين.

– تراوح زيادة معدل إنتاج النفط سنويا بين ١٪ و٢٪، بينما زاد الاستهلاك بنسبة ٧٪ إلى ٨٪، ومن ثم نجد فجوة الطاقة التى تجعل الصين من أكبر مستوردى النفط فى العالم.

– مخاطر التلوث الصناعى التى تسهم فى ربع الوفيات فى الصين، حيث أظهر مستوى التطور والتحديث "كمعيار قياس" تمكُّن التجربة الصينية من مقومات الصعود، وصولا إلى مرحلة الازدهار.

وقد تحولت القدرة السياسية النسبية لمشروع الصعود الصينى نحو التمكن من المكانة القطبية على مستوى النظام الدولى فى فترة حكم **شى جين بينغ**، وهى مرحلة اتسمت بالمحافظة على مكتسبات الازدهار، واستمرارية الصعود نحو القطبية الدولية، من خلال مجموعة من الآليات، جمعت بين ما هو قديم، وما هو حديث، وهو ما يتم تناوله بالتحليل من خلال المحور الثانى.

ثانيا- آليات استمرارية الصعود الصينى نحو القطبية الدولية:

إن الحفاظ على استمرارية الصعود، والاتجاه نحو مصاف القطبية الدولية يحتاج إلى الاستمرارية فى سياسة "التطور – التحديث" من أجل ضمان التكيف مع متغيرات النظام الدولى، حيث لجأت الصين إلى رؤية متكاملة للتطور الصينى السلمى طوال مرحلة النمو، وصولا لاكتمال مرحلة الازدهار. وهنا، بدأ الصعود يتحول نحو مصاف القطبية الدولية، وتغيرت الرؤية السلمية للصعود الصينى بإصدار الحكومة الصينية ورقة "الدفاع الوطنى الصينى فى حقبة جديدة" فى يوليو ٢٠١٩. وفيها، تم استعراض الرؤية الصينية الجديدة، والتى جاءت تحت مقتضيات استعراض الفهم الصينى للأبعاد الاستراتيجية والأمنية على المستوى الدولى، وهو الفهم الذى يتلخص فى أن "نظام وترتيبات الأمن الدولى يتعرض للتقويض بسبب الميل المتزايد للهيمنة، وسياسات القوة، والسياسات الأحادية، والصراعات والحروب الإقليمية"، الأمر الذى أدى إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجى العالمى، والاتجاه نحو زيادة القدرات العسكرية لمواجهة هذا الصراع. وفيما يلى عرض تحليليا لآليات استمرارية صعود الصين(٤٧):

١- تحليل آليات السياسة الدولية الصينية:

إن جوهر السياسة الدولية الصينية هو السعى إلى تحقيق التعاون فى إدارة الشئون الدولية، حيث تتجنب الدبلوماسية الصينية اتخاذ مواقف صريحة يفهم معها انحيازها لأى من أطرف الصراع الدولى. ويعود الحذر والتراجع الصينى لحسابات المخاطر والحوافز، والتى حددت فى أربع نقاط رئيسية، هى:

أ- حافز حماية المصالح القومية:

لم يرق مفهوم "الأمن القومى الصينى" إلى درجة حماية المصالح، وظل محكوما لعدة عقود منذ تأسيس الجمهورية باقتناع راسخ يقتصر على "حماية الحدود"، أو ما يطلق عليه نظرية دور "الصين العظيم"، وهو كناية عن التقوقع داخل الحدود، والانكفاء على لعب أى دور حيوى خارج هذه الأسوار.

ب- تجديد التراث الكونفوشيوسى:

انخرط الليبراليون والماركسيون الصينيون منذ فترة فى جدل ونقد فكرى شامل لتراثهم، وتطلعوا إلى "الكونفوشيوسية" كطريق لتقديم نموذج للإصلاح السياسى والدستورى الصينى ذى نزعة وروح إنسانى جديد. ويقوم المقترح على سند من الجمع بين الأفكار الديمقراطية الغربية وأفكار "الجدارة الكونفوشيوسية" فى

نظام محلى صينى يكون من شأنه تقسيم العمل بين أولوية الديمقراطية فى بعض المجالات، بينما تكون الأولوية للجدارة فى مجالات أخرى. يعنى ذلك، على الصعيد العملى، مزيدا من حرية التعبير للمواطن، وزيادة تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس الديمقراطية، وكمفردات سياسية، واجتماعية، ومدنية بديلة للنموذج الليبرالى الغربى، تستمد جذورها من القيم والتقاليد الصينية (٤٨). وعلى الرغم من تأييد "فصيل" مؤثر داخل الحزب الشيوعى الصينى، فإن هذا التوجه تصادفه اعتراضات، كانت بمنزلة مخاطر تهدد النظام السياسى الصينى، تمثلت فى الآتى:

* صعوبة قياس نوعية الفضائل التى اهتم بها كونفوشيوس: (المرونة، والتواضع، والرحمة، والحرص على المصلحة العامة)، والتى ينبغى أن يتسم بها فى الأحوال المثالية متخذو القرار السياسى فى هذا النظام الدولى الجديد.

* معاداة الغرب لهذه التحولات الصينية، اعتقادا بأن عملية الإحياء الجديد لـ "كونفوشيوس" مرتبطة بشكل أو بآخر بحركة الإحياء الإسلامى فى أسيا والشرق الأوسط، الأمر الذى يمثل نزعة قوية ضد الغرب، وقيم الحداثة الأوروبية.

* الخوف من اتخاذ التوجه الجامع بين الأفكار الديمقراطية الغربية والجدارة الكونفوشيوسية دافعا لنقل ثقافة الثورات العربية إلى الشعب الصينى فى وقت لا تزال فيه حقوق الإنسان فى الصين يسيطر عليها حكم الحزب.

ج- إدراك الحزب الشيوعى لمساوئ الانفراد بالقرارات:

حرصت القيادة على تطوير الحزب بتوسيع دائرة التشاور داخل الحزب، وبين الحزب والفاعلين المختلفين فى المجتمع. فقد تراجع الشكل الكاريزمى للقيادات الصينية بإطراد، منذ رحيل **ماوتسى تونج**، حيث تصاعدت قوة الحزب على حساب قوة قياداته. وأصبح من المسلم به أن الرئيس الصينى ما هو إلا واحد من مجموعة تكاد تتساوى فى قوتها، تتحكم فى إدارة الحزب والحكومة، من خلال اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى، المكونة من تسعة أفراد، وأدخل مبدأ التقاعد للقيادات عند سن (٦٥) عاما، وألا يبقى أى مسئول فى منصبه أكثر من مرتين، تحدد كل منهما بخمس سنوات. كما حرصت القيادات على إرساء آليات لانتقال السلطة بشكل سلمى من جيل إلى آخر، وأن تكون الخبرة العملية الطويلة والكفاءة المهنية معايير أساسية فى اختيار القيادات الحزبية والحكومية(٤٩).

د- إنقاذ النظام الرأسمالى العالمى عقب الأزمة المالية العالمية:

نجحت الصين فى مواصلة صعودها الاقتصادى بمعدلات نمو أعلى من أى من الدول الصناعية، بالرغم من تواصل سيطرة الحزب الشيوعى الصينى على مقاليد السلطة. وفى إطار نظام السوق الاجتماعى، منحت الصين دور المنقذ للنظام الرأسمالى العالمى، عقب الأزمة المالية العالمية، وهو ما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها للقبول بزيادة القوة التصويتية للصين فى صندوق النقد الدولى، فقوض الموقف الصينى من النظام الرأسمالى العالمى آمال المعارضين لهذا النظام فى أن تلعب الصين دورا فى إنشاء نظام اقتصادى عالمى بديل(٥٠).

هـ- امتلاك الصين قدرات عالية فى القوة العسكرية والبرامج الفضائية:

وهو مؤشر رئيسى لاتجاهات بناء وتطوير القوة المسلحة، حيث يرى المحللون أن الصين تقوم فى المجال العسكرى بما قامت به فى المجال الاقتصادى، وهو: "التحديث الصامت" و"النمو التدريجى"، الأمر الذى يوازن الوجود الأمريكى فى قواعدها العسكرية فى اليابان وكوريا الجنوبية، والوجود العسكرى البحرى فى منطقة آسيا - الهادى، وحماية تايوان، وكوريا الشمالية، بالإضافة إلى الضغط على الهند بامتلاكها الأسلحة النووية وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التى بدأت تتضمن بعدا نوويا(٥١).

امتلكت الصين برامج فضائية متطورة تشتمل على "أقمار صناعية للاستشعار عن بعد، وقدرات خاصة بالبنية التحتية للنشاط الفضائى، وتكنولوجيا الفضاء، وتصنيع الأقمار الصناعية، والصواريخ، والملاحة الفضائية" بما يجعلها قادرة على تفسير واستقبال المعلومات من الأقمار الصناعية الأوروبية والأمريكية. فللفضاء الخارجى أهمية استراتيجية، فهو ساحة للصراع والتنافس لتعظيم القوة الاقتصادية والعلمية، والحفاظ على أمن الدولة وطموحها فى احتلال مكانة لها فى النظام الدولى فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية(٥٢).

و- حافز المكانة الدولية:

كان هدف الدولة الصينية واضحا دائما فى جميع الفترات السياسية، بداية من **ماوتسى تونج**، وخلال فترتى حكم **دنج شياو وبنج وجيانج زيمين**، وهو "أن تكون دولة عظمى وقائدة على مستوى العالم"(٥٣). فبعد نجاح الثورة الشيوعية الصينية، أعلن الزعيم الصينى ماوتسى تونج: "أن الصين قد نهضت من كبوتها مجددا، وهى لا تخفى طموحها فى أن تكون فى منتصف القرن المقبل -على أقصى تقدير- واحدة من أقوى الدول، إن لم تكن الأقوى على الإطلاق"(٥٤).

وقد تحقق الهدف، حيث يشرح مايكل سوين فى كتابه "التحدى الأمريكى": "إدماج الصعود الصينى فى النظام الدولى فى القرن الحادى والعشرين". ويرجع أسباب تزايد قدرة الصين فى التأثير دوليا إلى:

- تعاظم قوتها الاقتصادية، حيث أصبح الناتج المحلى الإجمالى للصين يمثل ٨,٩٪ من الناتج الإجمالى العالمى عام ٢٠٠٩.

- أصبحت الصين ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم عام ٢٠١٠، بعد أن تجاوزت اليابان من حيث الناتج المحلى الإجمالى.

- تضاعف الطلب الصينى على الموارد، وعلى رأسها النفط، حيث ارتفع نصيب الصين فى الاستهلاك العالمى ليصبح ٩,٨٪، وباتت ثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية، ومصدرا رئيسا

للسلع والمنتجات المختلفة، ومقصد أساسيا لرءوس الأموال والتكنولوجيا الأمريكية.

ز- مشروع الحزام والطريق "طريق الحرير الجديد"(٥٥):

أكد الخبراء الصينيون أن المشروع ليس مجرد مشروع اقتصادى، وإنما يعد رؤية استراتيجية لدور الصين فى النظام الدولى. فهو بمنزلة مرحلة جديدة من العولمة الاقتصادية، حيث يتم تعميق حالة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الصينى من ناحية، وعدد كبير من الاقتصادات الموزعة على معظم الأقاليم (شرق آسيا، وجنوب شرقى آسيا، وجنوب آسيا، ووسط آسيا، أوروبا، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق إفريقيا) بهدف خلق مصلحة عالمية مستقرة (حتى لدى القوى الأوروبية وحلفاء الولايات المتحدة) فى استمرار عملية الصعود الصينى، ومن ثم تطوير إدراك عالمى بأن هذا الصعود لا ينطوى على تهديد بقدر ما ينطوى على مكاسب، ليس فقط بالنسبة للاقتصادات الواقعة على مسارات الحزام والطريق، بل بالنسبة للاقتصاد العالمى ككل، وهو ما يمثل ضربة قوية لنظرية التهديد الصينى، التى تطورت خلال العقود الأخيرة على يد عدد من الأكاديميين والسياسيين الأمريكيين.

ح- بناء حوكمات بديلة(٥٦):

ويمثل خطوة نحو بناء القواعد والأنظمة البديلة المؤسسة لنظام عالمى جديد فى مختلف المجالات، خصوصا فى مجال الطاقة، كما تكشف عنه وثيقة رؤية وخطط عمل لتعاون الطاقة للبناء المشترك للحزام الاقتصادى لطريق الحرير، وطريق الحرير البحرى للقرن الحادى والعشرين، الصادرة فى مايو ٢٠١٧، التى تستهدف -ضمن أهدافها المتعددة- بناء هيكل أفضل للحوكمة العالمية فى مجال الطاقة، سواء من خلال استحداث بعض الأطر لإدارة التعاون فى هذا المجال، أو من خلال التأسيس لمفهوم متكامل لأمن الطاقة، والتأسيس لحق الصين فى القيام بدور فاعل فى هذا المجال. الأمر ذاته يصدق على المجال البحرى، كما كشفت عن ذلك وثيقة رؤية للتعاون البحرى فى بناء الحزام والطريق، الصادرة عن الحكومة الصينية فى يونيو ٢٠١٧، والتى تضمنت العمل على التشارك فى الحوكمة البحرية، وتوسيع مجالاتها، من خلال إنشاء آلية حوار رفيع المستوى للتعاون البحرى بين الدول الواقعة على مسار الطريق، وتوقيع سلسلة من وثائق التعاون البحرى بين الحكومات.

ويتنبأ ريتشارد بيتسر(٥٧) بتحول ميزان القوى من الغرب إلى الشرق (أى: القارة الآسيوية) بعد صعود الصين على المسرح الدولى أمام إنهاك الاقتصاد الأمريكى بالدخول فى حروب غير مبررة لاستخدام القوة العسكرية المكلفة. ويعزز كتاب "صفقة الصين الجديدة" التنمية الاقتصادية فى ظل الأزمة المالية العالمية(٥٨)، والمكانة الدولية للصين لاستمرارية قوتها الاقتصادية أمام استمرارية الأزمة المالية العالمية التى ضربت الاقتصاد العالمى، بما تطرحه التجربة الصينية من أساليب للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال اعتمادها خططا تتمركز حول تنمية المناطق الريفية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والحرص على استدامة التنمية. ومع تصاعد المكانة الدولية للصين، تتصاعد التوجهات الاستراتيجية لتحجيم تلك المكانة فى خضم التنافس الدولى(٥٩) فيما بين التعاون، والاحتواء، ومنع وإضعاف أى تحركات صينية، بل وتعديل المصالح الصينية ذاتها، كلما حدث تطور فى الإمكانات الصينية. لذا، تحرص الصين على الحفاظ على دورها كقوة صاعدة على المستوى العالمى.

٢- رصد التكتلات الإقليمية التى تشارك فيها الصين:

أ- آسيم **ASEM** "القمة الأوروبية - الآسيوية"(٦٠)، وهو أكبر اتحاد بين إقليمين، وهما الاتحاد الأوروبى بدوله الخمس عشرة، ورابطة جنوب شرق آسيا **ASIAN** بدولها العشر. ويهدف التكتل إلى إحداث توازن مع الوجود الأمريكى فى جنوب شرق آسيا، وفتح أبواب للتجارة والاستثمارات الأوروبية مع الدول الآسيوية.

ب- آبيك **APPEC** "منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى"، وهو يضم ٢١ دولة تطل على المحيط الهادى، وتسعى إلى تشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادى فى منطقة آسيا ودول المحيط الهادى. تأسست عام ١٩٨٩ لتلبية النمو الاقتصادى المتزايد لتلك الدول، وظهور تكتلات اقتصادية أخرى فى العالم، مثل الاتحاد الأوروبى والنافتا(٦١).

ج- تكتل مجموعة العشرين G 20، تأسس فى عام ١٩٩٩ بمبادرة من مجموعة السبع لتجمع الدول الصناعية الكبرى، وذلك كرد فعل على الأزمات المالية التى حدثت فى نهاية تسعينيات القرن الماضى، خاصة الأزمة المالية بجنوب شرق آسيا، وأزمة المكسيك، فى محاولة لضم الاقتصادات الناشئة بجوار الدول الغنية، وهى تضم: (ألمانيا، وكندا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وروسيا، واليابان، والمملكة المتحدة)، بالإضافة إلى ١١ دولة ناشئة (جنوب إفريقيا، والسعودية، والأرجنتين، واستراليا، والبرازيل، والصين، وكوريا الجنوبية، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وتركيا)، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبى(٦٢).

د- مجموعة الخمس الصاعدة **BRICS**، وهى مكونة من الدول الصناعية الكبرى الجديدة الخمس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا)، وتشكلت للتأثير فى الاتفاقيات السياسية والتجارية الدولية(٦٣).

هـ- آسيا + ٣ تم تأسيسها فى عام ٢٠٠١، وهى تضم الدول العشر فى مجموعة آسيان (دول جنوب شرق آسيا)، وهى: بروناى، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام، والتى تأسست فى عام ١٩٦٧، وثلاث دول فى شرق آسيا، هى الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادى والأمنى فى المنطقة(٦٤).

و- قمة شرق آسيا **East Asia Summit** تأسست فى عام ٢٠٠٥، وهى تضم الأعضاء العشرة فى رابطة جنوب شرق

آسيا (آسيان)، إلى جانب الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، واستراليا، ونيوزيلندا، وتهدف إلى إقامة تنمية متوازنة وشاملة ومستدامة، وتعزيز وتنسيق السياسات، وتوسيع التعاون فى مجالات التمويل والطاقة والتعليم وإدارة الكوارث والصحة العامة(٦٥).

ز- منتدى آسيان الإقليمى **Asean Regional Forum** تأسس عام ٢٠٠٤، ويضم ٢٧ عضوا، هم(٦٦):

الأعضاء العشرة للآسيان، واستراليا، وكندا، والصين، والاتحاد الأوروبى، والهند، واليابان، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، وروسيا، والولايات المتحدة، وسبع دول أخرى فى منطقة آسيا - الباسيفيك، هى: بنجلاديش، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وباكستان، ومنغوليا، وسريلانكا، وتيمور. ويهدف المنتدى إلى إقامة محادثات ومفاوضات بناءة حول القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك فى منطقة آسيا - الباسفيك، من أجل ضمان الاستقرار والأمن الإقليمى.

ح- منظمة شنغهاى للتعاون، وأنشئت عام ١٩٩٦ كختام لسلسلة من الجهود التى بذلتها روسيا والصين للتعامل مع ما يسمى: "القضايا الأمنية الجديدة"، وتضم روسيا، والصين، وكازاخستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان.

إن عضوية الصين فى التكتلات الاقتصادية والسياسية تمنحها دورا تصاعديا لقيادة النظام الدولى. فبالرغم من تعددية الأقطاب داخل التكتلات، فإن النظام الدولى أصبح عاجزا أمام الأزمات الدولية، سواء المالية، أو الصحية، أو الصراعات الدولية، فى أن يطور أنماط تحالفات دولية مستقرة قادرة على النهوض بمهام القائد الدولى الفاعل من منطلق التعددية القطبية. فالتحولات فى المشهد الدولى تزيد دائما من حدة التنافس بين القوى الدولية(٦٧).

خلاصة القول، وفى ضوء ما سبق، تتضح آليات استمرارية الصعود الصينى نحو القطبية الدولية من خلال النقاط التالية:

* سعى الصين، وهى الدولة التى تمتد على أكثر من ثلاثة ملايين كلم٢ من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها، لأن يكون لها عمق وامتداد حيويان يحميان حدودها ويحاكيان طموحها، ويحميانها استراتيجيا.

* ارتكاز الإدراك الصينى للتحولات العالمية على الرغبة فى حماية تجربة الإصلاح الاقتصادى، والمحافظة على طابعها الصينى الخاص، وهو ما عرف بالتجربة الصينية، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية فى بناء دور الصين المستقبلى.

* سعى الصين، بعد إنهاء جزء مهم من إصلاحاتها الداخلية على المستويين السياسى والاقتصادى، إلى الانطلاق نحو تأكيد الحضور وبلورة معالم الدور عالميا، فى نظام دولى أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية، وعلى المصالح، وفتح الأسواق، بعد أن كان للأيديولوجيا، فى معظم مراحل القرن الماضى، دور مهم فى إدارة السياسات الخارجية للدول، وفى رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولى.

* حكمت الصين العلاقات الخارجية، والمصلحة، والوعى الجيوسياسى الجديد، والدبلوماسية العالية، حيث اتخذت استراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولى، وتغليب البعد البراجماتى على البعد الأيديولوجى، كسياسة تتبعها مع دول الجوار الإقليمى، وتتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسيع نفوذها فى العلاقات الدولية عن طريق الانخراط فى التكتلات الإقليمية والدولية.

وفى ظل مستجدات الأزمة الصحية العالمية لفيروس كورونا، يثار تساؤل مهم: هل تستطيع السياسة الصينية أن تواجه تداعيات الأزمة لتستمر فى تصعيد الصين إلى أحادية القطبية، أم أنها ستكتفى بتعاون متعدد الأطراف يؤدى بها إلى التعددية القطبية؟.

ثالثا- رؤية مستقبلية لأحادية القطبية الصينية عقب أزمة كورونا:

إن تغيرات النظام الدولى، عقب أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-١٩، لا تزال غير متوقعة لكون الأزمة مستمرة، ولم تنته بعد. إلا أن التفاعلات الدولية، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، أفصحت عن اتجاهات أساسية، بعضها كاشف لمسارات سابقة قبل الوباء، والآخر منشئ بسبب طبيعة وأنماط استجابات الدول للأزمة، وهو ما يدفع إلى إعادة النظر فى العديد من الظواهر السياسية فى العلاقات الدولية، خاصة فى أثناء جدل واختلاف نظريات العلاقات الدولية "كالواقعية، والليبرالية، والبنائية، والنقدية"حول قيادة النظام الدولى. بناء على ما سبق، ومع استمرارية محاولات الصين الجادة فى الحفاظ على معدلات الصعود نحو أحادية القطبية، تحاول الدراسة تقديم رؤية استشرافية لمدى نجاح تلك المحاولات برصد وتحليل التحديات والفرص كما يلى:

١- تحديات الصعود الأحادى القطبية:

أ- التحديات العامة:

- تواجه القيادة الصينية تحديا فى إدارة علاقة السلطة بالمجتمع، ومواجهة أصحاب المصالح والفساد، أو التعايش معهم، وذلك فى إطار التراجع الكبير على مستوى الاقتصاد الدولى، وتداعياته على الاقتصاد الصينى. فهناك عشرات الآلاف من الاحتجاجات، التى يتسم بعضها بالعنف، حيث يعبر المواطنون عن غضبهم من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، ومن الفساد، ومن التدهور البيئى الشديد. كما أن التنمية الاقتصادية صنعت مراكز قوة متعددة خارج النظام الحاكم من شركات خاصة، وبنوك، وحتى شركات البترول المملوكة للدولة، والتى لها مصالحها الخاصة، وتضغط بقوة من أجل الحفاظ عليها(٦٧).

- فكما طغت حسابات إعادة التصنيع الموجه للتصدير على السياسة الداخلية، فإنها طغت أيضا على السياسة الخارجية

التى أصبح حرصها الأول تأمين تدفق مصادر الطاقة والمواد الخام، وتأمين إمكانية الدخول إلى الأسواق، منتهجة دبلوماسية التنمية مع الدول المتقدمة والغنية لاستقطاب استثماراتها، وفتح أسواقها، وكذلك مع الدول النامية لتأمين حصولها على المواد الأولية وفتح أسواقها. فبالرغم من قوة الصين الاقتصادية، فإنها لا تمتلك القدرة على بسط نفوذها على نطاق عالمى، أو حتى توظيف عناصر قوتها المختلفة بشكل يقارب فى الحرية النسبية ما هو متاح للقوة الكبرى القائدة فى النظام الدولى، بل إنها مع امتلاكها حق الفيتو فى مجلس الأمن إلا أنها تتحفظ كثيرا فى استخدام هذا الحق، حيث بدت الصين فى مواقفها الخارجية إزاء القضايا الإقليمية والدولية كأنها تمسك العصا من الوسط(٦٨).

– تحدى تصاعد سباق التسلح فى منطقة (آسيا الهادى)، فهناك صفقات سلاح أمريكية – تايوانية تتسم بالتضخم والتطور، خاصة فى مجال المقاتلات المتقدمة. ويمتد سباق التسلح إلى الدول الآسيوية الصغرى أيضا، حيث ارتفعت واردات الأسلحة فى ماليزيا، وأصبحت سنغافوره رابع أكبر مستورد للسلاح فى آسيا، بعد الصين، والهند، وكوريا الجنوبية(٦٩).

– يمثل نجاح البرنامج الفضائى الصينى تحديا استراتيجيا للهيمنة التقليدية للولايات المتحدة على الفضاء الخارجى، وكذلك تحديا لحلفائها فى جنوب وشرق آسيا التى تتعاون مع الولايات المتحدة فى المجال الفضائى كاليابان والهند. فالتفوق الصينى يؤدى أيضا إلى تغيير موازين القوة الإقليمية، مما سيزيد العبء الأمنى على الولايات المتحدة التى تعانى عدم وجود أنظمة وفاعلية أى من الأقمار الصناعية الخاصة بها، فى الوقت الذى تتمتع فيه الصين بالقدرة على تدمير أقمار صناعية فى المدار الأرضى المنخفض، وهو ما يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وأمن الفضاء بصفة عامة(٧٠)، الأمر الذى يتعارض مع السياسة البراجماتية التعاونية للصين.

ب- تحديات أزمة فيروس كورونا:

يمكن رصد ثلاثة مؤشرات على تحديات أزمة كورونا التى تواجه طموحات الصين نحو القيادة العالمية على النحو التالى(٧١):

المؤشر الأول: التنافس الاقتصادى مع الولايات المتحدة، وأثره على الاقتصاد الصينى:

توضح المؤشرات انكماش الاقتصاد الصينى بنسبة ٦,٨٪ خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ إلى مارس ٢٠٢٠، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضى لتسجل الصين بذلك أول انكماش منذ عام ١٩٩٢. ويأتى ذلك عقب ما أعلنه الرئيس الأمريكى دونالد ترامب عن الحرب التجارية على الصين فى إطار إدراكه لخطورة تنامى النفوذ الصينى، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى الصينى، بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمى على المنتجات الصينية، نتيجة لحالة الإغلاق العالمى، وكذلك تحول عدد من الشركات الأمريكية، والأوروبية، واليابانية عن التعامل مع الشركات الصينية.

المؤشر الثانى: أزمة ثقة فى القيادة الصينية:

إن قمع الحزب الشيوعى الصينى لكل من تورط فى كشف حقيقة المرض، وتعمد إخفاء المعلومات، وغياب الشفافية مع بداية ظهور الوباء سواء على المجتمع الدولى أو المجتمع الصينى، حمّل النظام السياسى الصينى مسئولية انتشار الفيروس، فى محاولة للتأثير فى القوة الناعمة الصينية، ومحاولات الترويج للنموذج الصينى. إلا أن الأمر أدى إلى تزايد شكوك العالم حول أصل فيروس كورونا –رغم إنكار الصين– وتصاعدت الضغوط الدولية من أجل إجراء تحقيق دولى حول أصل الفيروس.

المؤشر الثالث: تصاعد أزمة الأمن الإنسانى والحريات:

تصاعدت الضغوط الغربية على الصين من خلال ربط إهمال الأمن الإنسانى، والتقصير من قبل الحكومة للحفاظ على صورة النموذج الصينى أمام العالم والتسويق له، مع التنديد بملف حقوق الملكية الفكرية، واستخدامها لأساليب التجسس الصناعى، وحقوق الإنسان، والتعامل مع المظاهرات فى هونج كونج، الأمر الذى تتصاعد معه جدليات عدم تمكن الصين من التمدد للتأثير فى الوضع الاستراتيجى العالمى. إذ يقلل جوزيف ناى(٧٢) من صعود الصين على الولايات المتحدة، وينبه إلى أنه بالرغم من تعثر دول غربية فى إدارة أزمة كوفيد-١٩ فإن هذه الدول لا تزال تتصدر مؤشرات "القوة الناعمة"، بالإضافة إلى استمرار فجوة فى القدرات العسكرية لمصلحة الولايات المتحدة، رغم زيادة النفقات العسكرية الصينية. ويعرض الجدول رقم (٣) نفقات الدفاع للدول الخمس الأعلى حول العالم:

جدول رقم (٣) نفقات الدفاع للدول الخمس الأعلى حول العالم

العام / الدولة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
أمريكا	٦٠٤,٨	٦٤٣,٣	٦٨٤,٦
الصين	١٥٠,٥	١٦٨,٢	١٨١,١
السعودية	٧٦,٧	٨٢,٩	٧٨,٩٤
روسيا	٦١,٢	٦٣,١	٤٨,٣
الهند	٥٢,٥	٥٧,٩	٦٠,٥

المصدر: عبدالغفار الدويك، قراءة تحليلية فى تقرير التوازن العسكرى لعام ٢٠٢٠، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٢١، يوليو ٢٠٢٠.

من خلال الطرح السابق، ترى الدراسة أن هناك بالفعل إخفاقات تواجه الصعود الصينى، وتمثل تحديات ضاغطة، وهناك أيضا تحديات ناتجة عن الدعاية العكسية التى يتخذها الإعلام الأمريكى كوسيلة لردع وتحجيم الصعود الصينى. إلا أن الازدهار الاقتصادى، ورؤية الصين للصعود السلمى، وما أعقبها من استراتيجيات إصلاحية للرئيس شى جين بينغ ومواجهته لتجاوزات الأحادية الامريكية، أدى كل ذلك

إلى تخفيف حدة تلك التحديات. فنجد أن الحرب التجارية الأمريكية على الصين تسببت فى: ارتفاع معدل التضخم الأمريكى، وسعر صرف الدولار بسبب سياساتها الحمائية، ويعنى هذا بدوره تراجع تنافسية السلع مقابل نظيراتها الأجنبية، بسبب ارتفاع أسعارها، وسعر الدولار أيضا(٧٣)، وعن التفوق العسكرى الأمريكى زادت النفقات الدفاعية الصينية بنسبة ٤٨٠٪ فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٨. وبسبب النمو الاقتصادى الكبير، استطاعت الصين أن تحافظ على عبء الدفاع عند مستوى منخفض، وأن تتميز عن الولايات المتحدة صاحبة أكبر إنفاق دفاعى فى العالم(٧٤)، الأمر الذى أدى إلى تقلص فجوة الإنفاق بينهما تدريجيا، وصولا إلى نجاح الصين، فى عام ٢٠١٩، فى إنهاء التفوق العسكرى الأمريكى فى منطقة المحيطين الهندى والهادى، بعدما استثمرت فى مجموعة من البرامج والنظم العسكرية المتطورة(٧٥). وقد كانت مركزية الدولة سببا من أسباب نجاح وتميز الصين فى التصدى للجائحة، مما يؤكد التغيرات التى يمر بها النظام الدولى، حيث أصبحت هناك مراجعات نقدية لمقولات الليبرالية الجديدة، خاصة الحد الأدنى من الدولة، وانكشاف هشاشة العولمة وافتقادها مقومات تدارك الأزمات العالمية، وإقبال العالم على مزيد من المركزية وتوسيع دور الدولة(٧٦). وعلى الرغم من مواطن القوة السابقة التى تضاف إلى دعم مؤشرات الصعود، فإن الدراسة ترى أن الصين لا تزال تفتقد القوة المؤثرة فى الأزمات والقضايا الدولية، خاصة المتعلقة بالشرق الأوسط، والتى تؤهل اللاعبين الدوليين للظهور على قمة النظام الدولى. ومن أهم هذه القضايا الأزمة الليبية وتصاعدها الأخير فى أثناء محاربة العالم للجائحة.

٢- المقاربات المستقبلية لنظريات العلاقات الدولية(٧٧):

أ- مقاربة النظرية الواقعية:

يمكن استنباط رؤية المدرسة الواقعية المستقبلية للصعود الأحادى للقطبية الصينية، من خلال تفسيرها لسلوكيات الدول، إبان أزمة انتشار الوباء. فقد ظلت الواقعية تشكك فى توقع البعض زيادة التعاون بين الدول الكبرى لمواجهة الوباء، بل إنها أكدت تزايد التنافس الدولى، خاصة بين الولايات المتحدة والصين. هنا، جاءت مقارنتها للصعود الصينى عندما أبدت مخاوفها من أن الأزمة أثرت فى وضع الولايات المتحدة فى النظام العالمى أمام الصين التى بدأت فى امتداد مجال نفوذها فى بحر الصين، وبناء جزر صناعية لتحويله إلى بحيرة صناعية، والسيطرة على الموارد النفطية(٧٨). وفى هذا تحقيق لما قام به مارك دينين(٧٩)، الذى يسعى إلى معالجة الأوبئة فى إطار نظرية **هانز مورجنثاو** عن الواقعية، التى عبر عنها فى كتاب "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام"، ورأى أن أى عامل يؤثر فى قوة الدولة بالسلب يهدد قدرة الدولة على البقاء، وأن زيادة قوة الدولة هى الأداة الضامنة لبقائها.

يؤكد ذلك الأمر تقرير الإيكونوميست عن "دور جائحة كورونا كنقطة تحول فى الجغرافيا السياسية"، والذى توقع التحول فى ميزان القوى العالمى من الغرب إلى الشرق، وانتعاش اقتصادات الصين بصورة سريعة كأول دولة تخرج من الأزمة، واستنادا لتميزها كقوة استثمارية وابتكارية، ونمو إنتاجيتها(٨٠).

ب- مقاربة النظرية البنائية:

تهتم النظرية البنائية بالبناء الاجتماعى للعلاقات الدولية، فالعملية الأساسية فى النظام الدولى هى "عملية التفاعل بين الفاعل الدولى والهيكل الاجتماعى الدولى"، حيث جاءت معالجة النظرية لجائحة كورونا من منظور الارتهان بالسياق الاجتماعى الذى تطورت فيه، من مشكلات للاقتصاد السياسى العالمى، وتزايد الفوارق الاجتماعية، وتدهور البنية التحتية، واستنزاف للموارد من قبل الاقتصادات المتقدمة. بناء عليه فإن عملية التغير وفقا للبنائية ليست عملية طارئة أو استثنائية، لكنها نتاج لجملة من التراكمات، لذا كانت الجائحة محفزة للتغير العالمى.

ويأتى الصعود الأحادى للصين فى نظر البنائية بسبب "تأكيد مبدأ التضامن والتعاون الدولى لمكافحة الوباء، وتقديم الدعم الطبى للدول المتضررة، والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وتبرعها بـ ٢٠مليون دولار، والتشاور والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين وتبادل الخبرات للمكافحة، وتعزيز التعاون الصينى الإفريقى والعربى"(٨١)، حيث تعيد الصين إنتاج الهياكل المعيارية لتشكيل القيم مجتمعيا لتتحول لمعايير للتضامن يتم من خلالها تعزيز شرعيتها ودمجها فى سياساتها الخارجية لدعم مكانتها الدولية، وتعزيز قيادتها للنظام الدولى.

ج- مقاربة النظرية النقدية:

تبحث النظرية النقدية فيما وراء الواقع الدولى الإمبيريقى لتكشف عن مساحات أعتمت عليها التحليلات التقليدية، حيث قدمت تفسيرا للجائحة قائما على ما عدته تهميشا لقضية الوباء فى العلاقات الدولية، وكيف تفيد النظرة النقدية فى استيعاب أبعاد غابت عن التحليل التقليدى للظاهرة. كما تكشف من خلال البحث خطورة قيم مادية ونفعية انعدمت معها العدالة لمصلحة الأقوى والأغنى. وجاء التفسير لإيقاظ الضمير البشرى نحو التفكير فى عالم أكثر إنسانية وعدالة، وهى بذلك قدمت النقد للموقف الصينى الذى وظف المساعدات المقدمة لدول العالم فى الترويج للنموذج الصينى دون الاهتمام بالضعفاء، وهو ما دفع الأدبيات النقدية لتوقع واقع دولى محمل بعلاقات استعمارية كامنة.

د- مقاربة النظرية الليبرالية:

تتخذ النظرية الليبرالية من الحرية قيمة ثابتة لكل تفسيرات العلاقات الدولية بمدلولاتها السياسية، والفردية، والاقتصادية،

كما تتخذ من الدول والفواعل ومن غير الدول، سواء شركات متعددة الجنسيات أو منظمات "حكومية – إقليمية – دولية" وحدات للتحليل، أيضا تتخذ من الاعتماد المتبادل، والديمقراطية، والأمن الجماعى مبادئ رئيسية للتفسير. وتقدم النظرية تحليلها للظواهر السياسية من خلال ما يجب أن يكون، وليس ما هو راهن وكائن. وقد فشلت النظرية الليبرالية فى تطبيق مبادئها فى السياسة الخارجية بسبب عدم التنبؤ بالتحولات الدولية، خاصة التى صاحبت أزمة الجائحة بسبب غياب مبادئ التعاون الدولى، وعدم تفعيل الاعتماد المتبادل، الأمر الذى أظهر "هشاشة العولمة، وفشل سياسة حرية الأسواق، وظهور أزمات النموذج الغربى للديمقراطية"(٨٢). وعن رؤيتها للصعود الصينى، رأت النظرية أن انتهاء القوة العظمى (الولايات المتحدة) فى العالم بسبب إخفاقها فى إدارة أزمة كورونا أمام تصاعد دور الصين فى الصدارة لن يتأكد إلا مع تفعيل المنظور الليبرالى فى دعم التعاون الدولى فى مواجهة الأزمات.

وتتباين آراء النظريات السابقة حول مستقبل صعود أحادية القطبية الصينية عقب أزمة كورونا، غير أن تحليلها لمعطيات الواقع يشير إلى تميز دور الصين الرائد خلال الأزمة على الصعيدين الداخلى والخارجى مع تراجع الولايات المتحدة، وتخليها عن مسئولياتها الدولية، وإخفاقها فى إدارة الأزمة. وترى الدراسة أن الجائحة جاءت لتكشف حقيقة حجم والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة الدولية، بل إنها أكدت عالميا فقدان الهيمنة، وعدم التعويل التام عليها فى القضايا الاستراتيجية، مثل (الأمن، والصحة، والتصدى للأزمات والكوارث)، خاصة فى ظل ضعف المؤسسات الدولية، وغياب العمل المشترك لحل الأزمات المشتركة.

رابعا- النتائج والتوصيات:

خلصت هذه الدراسة الخاصة بمستقبل الصعود الصينى الأحادى القطبية فى عالم ما بعد جائحة كورونا، وفى ضوء التحليل السابق لكل من مراحل التطور التاريخى للصعود الصينى، وآليات استمرارية عملية الصعود الصينى نحو القطبية الدولية، وما أعقبها من عرض الرؤية المستقبلية عقب انتشار الجائحة، إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، جاءت لتجيب عن تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالى:

أولا- نتائج الدراسة:

أ- من العرض المتقدم لمراحل التطور التاريخى لصعود الصين، يتأكد للدراسة تدرج عملية الصعود، حيث امتلكت القيادة الصينية، بالرغم من تداولها، رؤية متكاملة تميزت بالثبات المرحلى فى الأسس التكوينية لهيكل تجربة الصعود الذى جاء أولا تحت مسمى "التطور الصينى السلمى" فى المراحل الأولى للنمو، ومراحل الازدهار. منحت تلك الرؤية القيادة إدراكا لحقيقة عناصر القوة وعدم الانسياق وراء مظاهر الازدهار، وما يصاحبها دائما من عناصر للضعف، تم تداركها بتفعيل مستوى التطور والتحديث، من خلال مرونة السياسات الصينية تجاه التغييرات الدولية. وقد تغير ذلك الأمر –استجابة لمتغيرات النظام الدولى– عقب التمكن الصينى، ومع بداية مرحلة استمرارية الازدهار، وعقب إعلان المكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى عن قرار تمرير مخطط "استراتيجية الأمن القومى" فى ٢٣ يناير ٢٠١٥، والتى جاء فيها "أن الصعود الصينى بحاجة إلى الإعداد لمواجهة التحديات الأمنية المتوقعة وغير المتوقعة" عقب الوضع الدولى الذى يتجه نحو الصراع. وقد تأكدت تلك الرؤية فى يوليو ٢٠١٩ مع إصدار الحكومة ورقة "الدفاع الوطنى الصينى فى حقبة جديدة"، والإشارة إلى تقويض الأمن الدولى بسبب الهيمنة الأمريكية المتزايدة التى أدت إلى الصراعات والحروب الإقليمية، **الأمر الذى يؤكد أن نموذج الصعود الصينى يتم وفقا لتخطيط استراتيجى قائم على (التدرج، والثبات المرحلى، والمرونة للتكيف مع المتغيرات)، مما يمنحه الاستمرارية.**

ب- اعتماد نموذج الصعود الصينى على آليات استمرارية تجمع بين ثوابت الاستراتيجية الدولية الصينية ومتغيرات التطور والتحديث، **مما يزيد من تأثير نموذج الصعود الصينى فى شكل وطبيعة النظام الدولى، بسبب تركز مقدرات القوة التى تمنح النموذج الصينى النفوذ الدولى بداخله كقطب دولى.**

ج- دفع تراجع الهيمنة والقيادة الأمريكية، وضعف مؤسسات التعاون الدولى والعلاقات التنافسية بين الدول الكبرى والأحادية فى إدارة أزمة جائحة كورونا، وغياب العمل الدولى المشترك لحل الأزمات المشتركة، **إلى تمكن الصعود الصينى من الاقتراب من مرحلة الازدهار كقطبية أحادية فى النظام الدولى.**

د- إن سعى الصين إلى إرساء نمط جديد للعلاقات الدولية، وإصلاح مفاهيم جديدة، فى مقدمتها مفهوم مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، والذى طرحه الرئيس الصينى فى القمة الافتراضية الاستثنائية لقادة مجموعة العشرين (فى ٢٦ يونيو ٢٠٢٠) يعد من أهم مظاهر التصدى لتداعيات هذا الوباء(٨٣). فقد صاحب الصعود الاقتصادى الصينى العملاق تدرج فى الصعود السياسى الدولى بهدف التفرد بأحادية القطبية دون صراعات استراتيجية مع القوى الكبرى. لذا، تمسكت بفرصة تعزيز نفوذها العالمى، من خلال دورها فى جهود التضامن الدولى ومكافحة الوباء.

هـ- استطاعت القطبية الصينية أن تمتلك سياسات بديلة قادرة على التأثير فى النظام الدولى فيما بعد تداعيات جائحة كورونا، الأمر الذى ينبئ عن تمكن الصعود الصينى من الأحادية القطبية بالرغم من كثرة التحديات والمعوقات والتحفظات من النظريات السياسية. وترى الدراسة أن من أهم تلك السياسات البديلة:

١- إعادة هيكلة النظام الدولى من خلال تجربة الحوكمة الصينية، التى بدأت فى تفعيلها دوليا فى مجالات عديدة، كان من أهمها الحوكمة المالية، وذلك بإنشاء عدد من المؤسسات المالية

كالبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية الأساسية (AIIB) الذراع المالية للحزام والطريق، وبنك التنمية الجديدة (NDB) الذراع المالية لمجموعة البريكس(٨٤)، بالإضافة إلى طرح مبادرة إنشاء سياسة وضع عملة جديدة للاحتياطى العالمى تجنبا للأزمات المالية العالمية(٨٥)، كخطوة لتفعيل الدور البارز فى إدارة حركة التدفقات المالية العالمية، وتدفقات الاستثمار العالمى وتمويل التنمية، ووضع فلسفة جديدة بديلة لتنظيم الاقتصاد العالمى بعيدا عن إخفاقات كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ودورهما المستمر فى تصدير الأزمات المالية العالمية، بالإضافة إلى الحوكمة البحرية، وحوكمة الطاقة.

٢- بناء قواعد وأنظمة بديلة لنظام عالمى جديد، حيث يعد المشروع التاريخى "الحزام والطريق" بمنزلة استراتيجية صينية تحمل فى طياتها سياسات بديلة لمنظومة العولمة عقب الجائحة، وتسعى الصين، من خلاله، إلى استعاضة فكر الاقتصاد التعاونى بدلا من استغلال اقتصاد السوق، معتمدة فى ذلك على فلسفة التكافل وتحقيق التنمية من خلال استثمار فوائضها المالية الضخمة، وتعزيز قدرتها على الدخول إلى الأسواق، ونفوذها الاقتصادى. يؤدى ذلك الأمر أيضا إلى تصويب منظومة الاعتماد المتبادل، والاتجاه نحو تحقيق المصالح المشتركة، بعد أن كشفت الجائحة مخاطرها الاقتصادية والأمنية، وفشل فكرة سلاسل الإمداد، وإعادة النظر فى قواعد تقسيم مراحل التصنيع ومعايير الميزة النسبية، بل تتجه الدول للتوطين الكامل لإنتاج بعض السلع، الأمر الذى يدعم دعوة الرئيس الصينى، شى جين بينغ، بسرعة الانتقال من الرأسمالية التى تنظمها السوق إلى الرأسمالية التى تنظمها الدولة.

ثانيا- التوصيات:

جاءت التوصيات متسقة مع الجدل السياسى حول صعوبة التنبؤ بتغير نظرة واستراتيجيات الأحادية القطبية الصينية نحو المنطقة العربية. لذا، توجهت التوصيات إلى:

١- استثمار المرحلة الانتقالية لقيادة النظام الدولى فى إيجاد سياسات بديلة للحفاظ على الأمن الإقليمى العربى.

٢- تفعيل التوازن الاستراتيجى فى العلاقات المصرية - الصينية من أجل دعم الريادة المصرية الاقتصادية والسياسية فى المنطقة العربية.

٣- استثمار تداعيات فوضى النظام الدولى، وانصراف الدول الكبرى إلى الشأن الداخلى عقب جائحة كورونا لإدارة مخاطر مخططات نظرية الشرق الأوسط الاستعمارية، وذلك بتفعيل تقنية الذكاء الاصطناعى -ذات الهوية العربية- فالتضافر المعرفى والمعلوماتى هو فقط القادر على تطوير الاستجابات الاستباقية لدعم استقرار وأمن المنطقة العربية فى أثناء إعادة هكيلة النظام الدولى الجديد.

الهوامش :

(١) مدحت أيوب، استعادة التوازن .. الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصينى، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢، ص٢٣.

(٢) بول كيندى، القوى العظمى، التغييرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠، الطبعة الأولى، ترجمة: د. عبدالوهاب علوب، الكويت: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح للنشر،١٩٩٣.

(٣) حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمى، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨٣، يناير ٢٠١١.

(٤) محمد ياسين خضير، الصين ومستقبل النظام السياسى الدولى، العراق: الجامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، ٢٠١٤.

(٥) حكمات العبدالرحمن، الصعود السلمى للصين، مجلة سياسات عربية، العدد ١٤، مايو ٢٠١٥.

(6) Benign Hegemony, International Studies Review, March, 2016.

(٧) مصطفى بوصبوعة، الصين والارتقاء المعيارى فى النظام الدولى: نحو تبنى هوية دولة عظمى، الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١١، يناير ٢٠١٩.

(٨) جلال خشيب، الصعود الصينى عند الواقعيين الجدد .. لماذا لن يكون صعود الصين صعودا سلميا؟ القاهرة: المعهد المصرى للدراسات، ١٥ مارس ٢٠١٩.

(٩) محمد بن صديق، تصاعد دور الصين كنموذج لاحتواء وباء كورونا المستجد، مجلة شئون عربية، عدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠.

(١٠) وليد سليم عبدالحى، المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى ١٩٧٨-٢٠١٠، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ٩٦-٩٧.

(١١) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الحادى عشر، بيروت: دار رواد النهضة للطباعة والنشر، ص٢٨٥.

(١٢) بطرس بطرس غالى، الأصول الأيديولوجية للدبلوماسية الصينية القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠، ص٢٦.

(١٣) لمزيد من التفصيل:

جانج يون ينج، الحزام والطريق "تحولات الدبلوماسية الصينية فى القرن ٢١"، ترجمة: آية محمد الغازى، دار صفصافة للنشر، ٢٠١٧.

(١٤) جعفر كرار أحمد، المؤتمر الوطنى السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى: أوراق آسيوية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، العدد ٤٩، ٢٠٠٣، ص٣٩.

(١٥) لمزيد من التفاصيل:

- Wang Yh China a Staunch Defender of International Rule of Law, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, October 24, 2014.

(١٦) تم تنظيم معلومات الجدول رقم (١) من خلال المراجع التالية: دانييال بورشتاين، ارنيه دى كيزا، التنين الأكبر: الصين فى القرن الحادى والعشرين، ترجمة: شوقى جلال، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب العدد ٢٧١، يوليو ٢٠٠١، ص ص١١٥–١٢٠. وأيضا: د. محمد السيد سليم، الصين فى المحيط الإقليمى: أثر الصعود الصينى على التوازنات العالمية والآسيوية، د. السيد أمين شلبى (المحرر) الصين فى القرن الحادى والعشرين، المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية، ديسمبر ٢٠٠٥، ص ص٦٠–٨٠.

(١٧) فلور الحام، أين يختلف "الإصلاح الصينى" عن "الإصلاح السوفيتى"، حماية الانفتاح الاقتصادى بالجمود السياسى، "مجلد الصين" القاهرة: دار المحروسة للنشر ٢٠٠٠، ص ص١٣–١٤.

(١٨) جعفر كرار محمد، مرجع سابق ص ص٢ –٥.

(١٩) دانييال بورشتاين، أرنيه دى كيزا، التنين الأكبر: الصين فى القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ص١١١–١١٢.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل:

- David Ienatias, China's Xi Jinphng Consolidates Power and Brings Stability, "Washington Post", 28 February 2014.

(٢١) محمد سعد أبو عامود، مقدمات الصعود الصينى، فى د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محرران) الصعود الصينى، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص١١١.

(٢٢) أبوبكر الدسوقى، الدور العالمى للصين .. رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو، ص١٤٧.

(٢٣) محمد سعد أبو عامود، مقومات الصعود الصينى، مرجع سابق، ص١١٤.

(٢٤) مسعد الششتاوى، حرب القدرات العسكرية الصينية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢٥) أبوبكر الدسوقى، الدور العالمى للصين .. رؤى مختلفة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٢٦) وليد سليم عبدالحى، المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى ١٩٧٨–٢٠١٠، مرجع سابق، ص١٩٢–١٤٧.

(٢٧) مدحت أيوب، استعادة التوازن الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصينى، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢٨) د. محمد السيد سليم، الصين فى المحيط الإقليمى: أثر الصعود الصينى على التوازنات العالمية والآسيوية، فى د. السيد أمين شلبى (المحرر) الصين فى القرن الحادى والعشرين، المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية، ديسمبر ٢٠٠٥، ص٦٠.

(٢٩) سمير أمين، المشروع الصينى الوطنى الاجتماعى، بيروت، شئون الشرق الأوسط، العدد ٦٩، فبراير ١٩٩٨، ص٥٢.

(٣٠) محمد سعد أبو عامود، مقومات الصعود الصينى، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٣١) مرجع سابق

http://www.arabic.xinhuanet.com

(٣٢) جعفر كرار أحمد، المؤتمر الوطنى السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى، مرجع سابق، ص٣٩.

(٣٣) مرجع سابق

http://www.arabic.xinhuanet.com

(٣٤) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٣٥) محمد دياب، الصين استراتيجية التنمية والتحول إلى دولة عظمى، بيروت، شئون الأوسط العدد ٦٩، فبراير ١٩٩٨، ص١٩.

(٣٦) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٣٧) عبدالعزيز حمدى عبدالعزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجى فى آسيا، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١، ص٧٥.

(٣٨) أبوبكر الدسوقى، الدور العالمى للصين .. رؤى مختلفة، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٣٩) السيد صدقى عابدين، علاقات الصين مع الاتحاد الأوربى، فى د. هدى ميتكيس، وخديجة عرفة (محرران) مرجع سابق، ص١٤٠.

(٤٠) محمد السيد سليم، الصين فى المحيط الإقليمى أثر الصعود الصينى على التوازنات العالمية، مرجع سابق، ص٦٣.

(٤١) أبوبكر الدسوقى، الدور العالمى للصين .. رؤى مختلفة، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٤٢) هو مصطلح استخدم فى أدبيات العلاقات الدولية منذ أن قدمه عالم السياسة الأمريكى جوزيف ناى فى عام ١٩٩٠.

(٤٣) أبوبكر الدسوقى، مرجع سابق، ص١٥١.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصينى – الأوروبى، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧. أحمد الطحلاوى، الصعود الصينى ومستقبل العرب .. هل يتمكن النظام الليبرالى من البقاء؟، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠٠٨.

(٤٥) تم تنظيم معلومات الجدول رقم (٢) من خلال المراجع التالية: حكمات العبدالرحمن، الصعود السلمى للصين مرجع سابق، كارن أبو الخير، الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين فى إدارة "تحولات مصيرية"؟، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، يناير ٢٠١٢.

(٤٦) للمزيد من التفاصيل:

– حكمات العبدالرحمن، الصعود السلمى للصين، مرجع سابق.

- Benign Hegemony, International Studies Review, March 2, 2016, pp. 2-3.

(٤٧) ويعبر مفهوم القطبية الدولية عن شكل من الأشكال الرئيسة للأبنية الدولية يتميز بتركيز النفوذ الدولى بداخله، وذلك بسبب تركز مقدرات القوة، مما يؤدى إلى سيادة هذا البنيان على باقى الأبنية فى النظام الدولى. ويرتبط مفهوم القطبية بمفهوم القوى العظمى فمفهوم القطبية يعبر عن العملية التنظيمية للعلاقة بين القوى العظمى، وفقا لما تمتلكه كل قوة من مقدرات القوة، ويطلق على هذا التنظيم مصطلح "توازن القوى". ولا توجد قاعدة ثابتة ومحددة تحكم عملية توازن القوى، وذلك بسبب التحالفات التى تتشكل بين القوى العظمى، فهى تتصف بالتغيير المستمر. ومع ذلك، فقد يسود نظام القوى لفترة طويلة من الزمن، كما حدث بالنسبة للدور الذى قامت به بريطانيا طوال القرن التاسع عشر، حيث كانت بمنزلة القابض على ميزان القوى فى أوروبا. لمزيد من التفاصيل: د. على الدين هلال وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٣٧. عمرو هاشم ربيع (محرر)، الاتجاهات الجديدة فى التسابق على التسلح، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠١٩، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٨.

(٤٨) كارن أبو الخير، الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين فى إدارة "تحولات مصيرية"؟، مرجع سبق ذكره، ص١٦٣.

(٤٩) وليد محمود عبدالناصر المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى فى النظام الدولى، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢. وللمزيد: عمرو هاشم ربيع (محرر)، أبعاد تنامى الحضور العسكرى الصينى، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠١٩، مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

(٥٠) محمد عبدالسلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمى، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص٦١.

(٥١) عادل عبدالصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوى، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص ص٦٤-٦٥.

(٥٢) للمزيد، انظر المرجع السابق.

(٥٣) ليوشية تشنج، لى شى دونج، الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان؟، ترجمة عبدالعزيز حمدى عبدالعزيز، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣، ص٧٥.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل:

- نقاش المستقبل، الاقتصاد محركا: تحديات تنامى الدور الصينى فى منطقة الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل، العدد ٢١، مايو، يونيو ٢٠١٧، ص٦٨.

- عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادى فى العالم، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ٢٠١٩، رقم التسجيل -B.33698- متاح على الرابط التالى:

https://democraticac.de/wp-content/uploads/09/2019

(٥٥) محمد فايز فرحات، الصعود الصينى ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، الشرق الاوسط، عدد ١٤٨١٠، ١٦ يونيو ٢٠١٩، متاح على الرابط:

https://aawsat.com/home/article

(56) Richard k. Betts, American force "Dangers, Delusions, and Dilemmas in national security, Columbia New York, University press, December, 2011.

(57) Xiaoxili And, Biliang Hu (Editors) China's New Deal Economic Development Under International Financial New York , Crisis, Nova Science Publishers, New York, 2011.

(58) Michael D.Swaine, America's Challenge: Engaging Arising China In The Twenty First Century, Washington Dc: Carnegie Endowment For International Peace, 2011.

(59) APWC "MEMBERECONOMIES ASIA PACIFIC ECONOMIC COOPERATION - http://www.apec.org/about-us/about-apec//member-economies.aspx2019/09

(٦٠) منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى، موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/2019/9

(٦١) إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية .. النظرية والواقع، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٨٦.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل: ماهر بن إبراهيم لقصير، تكتل البريكس: نشأته - اقتصادياته - أهدافه، القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠١٤.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل: محمود الفقى، رابطة دول الآسيان والصين: أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص٢٢٥.

(٦٤) قمة شرق آسيا، موقع: http://arabic.people.com.cn/31663/index.html

(٦٥) منظمة شنغهاى للتعاون، الشئون السياسية وبناء السلام، الأمم المتحدة، متاح على الموقع التالى:

https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization

(٦٦) د. محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات فى آسيا، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٨٣)، مرجع سبق ذكره، ص٥١.

(٦٧) كارن أبو الخير، الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين فى إدارة تحولات مصيرية؟، مرجع سبق ذكره، ص١٦٢-١٦٣.

(٦٨) مدحت أيوب، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، عدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢، ص٢٤.

(٦٩) لمزيد من التفاصيل:

- عادل عبدالصادق، الفضاء ساحة جديدة للتنافس الآسيوى، مرجع سابق، ص٦٧.

(٧٠) ريهام باهى، أزمة كورونا وتعميق التحولات الدولية الجارية، الملف المصرى، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٦٩، مايو ٢٠٢٠.

(٧١) لمزيد من التفاصيل:

- Joseph S. Nye, "Covid-19's painful Lessons about strategy and power", Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School,26March 2020.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل:

- جلال خشيب، الصعود الصينى عند الواقعيين الجدد .. لماذا لن يكون صعود الصين صعودا سلميا؟، مرجع سابق.

- سامح راشد (تحرير)، الأوبئة ونظريات العلاقات الدولية، اتجاهات نظرية فى تحليل السياسة الدولية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، لعدد ٢٢١، يوليو ٢٠٢٠.

(٧٣) عمرو هاشم ربيع (محرر)، الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠١٨، مرجع سبق ذكره، ص٥٠.

(٧٤) عمرو هاشم ربيع (محرر)، الاتجاهات الجديدة فى التسابق على التسلح، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠١٩، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

(٧٥) عمرو هاشم ربيع (محرر)، أبعاد تنامى الحضور العسكرى الصينى، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠١٩، مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

(٧٦) سامح راشد، انكشاف العولمة .. عالم ما بعد كورونا، شئون عربية، عدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠، ص٧٣-٧٥.

(77) Katrina Manson, James Kynge and James Politi, Divergent superpowers, Financial Times, 10 May 2020, p.8.

(78) Mark Dinnen, The Pandemic Threat: Re-establishing the Utility of Hans Morgenthau's Classical Realism for 21st Century International Relation, Ph.D. Thesis, Bond University, September 2011, p.4.

(79) Geopolitics after Covid-19: is the pandemic a turning point?, The Economist Intelligence Unit, 1 April 2020, https://bit.ly/2ACWR5b .

(٨٠) محمد بن صديق، تصاعد دور الصين كنموذج لاحتواء وباء كورونا المستجد، شئون عربية، عدد ١٨٢، صيف ٢٠٢٠، ص٤٠.

(٨١) لمزيد من التفاصيل: سامى السلامى، الفعل الجمعى وأزمة النموذج الديمقراطى الغربى، الديمقراطية، عدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩.

(٨٢) محمد بن صديق، تصاعد دور الصين كنموذج لاحتواء وباء كورونا المستجد، شئون عربية، مرجع سابق، ص٤٦.

(٨٣) المرجع السابق.

(٨٤) مصطفى بوصبوعة، الصين والارتقاء المعيارى فى النظام الدولى: نحو تبنى هوية دولة عظمى، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٠:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/06/2019

(٨٥) الصعود الصينى ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، الشرق الأوسط، رقم العدد ١٤٨١٠، ١٦ يونيو ٢٠١٩، متاح على الرابط التالى:

https://aawsat.com/home/article/6/2020